



الجمعية العامة

هيئة نزع السلاح

الجلسة ٣٦٤

الثلاثاء ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيدة مارتينيك (الأرجنتين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المجموعات و ١٠ دقائق للوفود التي تدلي ببيانات بصفتها الوطنية.

مناقشة عامة (تابع)

السيدة بينغتون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بتهنئتك على رئاستكم، سيدي الرئيسة، وأن أؤكد
لكم كامل دعم وفد المملكة المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): ستواصل الهيئة هذا الصباح
بقائمة المتكلمين للمناقشة العامة. أود أن أحث الوفود التي
لم تقم بعد بتسجيل أسمائها في القائمة أن تفعل ذلك في أقرب
وقت ممكن.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالهدف الطويل الأجل المتمثل
في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن ندرك التزاماتنا
بموجب جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية. ولدينا سجل متين في نزع السلاح النووي. فقد خفضنا
قواتنا النووية بأكثر من النصف منذ ذروة الحرب الباردة. وليس
لدينا سوى حوالي ١ في المائة من المخزون العالمي للأسلحة
النووية. وبدأنا عملية الأعضاء الخمسة الدائمين للجمع بين
الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل بناء الثقة والشفافية
المطلوبة للمساعدة في وضع الشروط التي تسمح بنزع السلاح.
لقد تولينا زمام الأمور على طريق التحقق من نزع السلاح.

وبغية تحسين استغلال الوقت المتاح لنا خلال الجزء الخاص
بتبادل الآراء، أقترح أن نبقي على ممارسة استخدام قائمة
متجددة بأسماء المتكلمين، وهي مفتوحة حالياً لجميع الوفود التي
ترغب في أخذ الكلمة. أود أيضاً أن أذكر جميع الوفود المسجلة
بالفعل في القائمة بأن تضع في الاعتبار أن القائمة المتجددة تعني
أنه ينبغي الاستعداد للتكلم في أي وقت، ربما في وقت أقرب مما
كان مقرراً في الأصل.

كما أود أن أذكر الوفود بأننا سوف نتبع الشكل المعتمد
لمدة البيانات، وهو ١٥ دقيقة بالنسبة للوفود التي تتكلم باسم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد
انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



مناقشات فريق الخبراء الحكوميين في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. ونأمل أن نغتني تلك الفرصة. وسنواصل عملنا مع الحلفاء على كيفية التصدي لتحديات التحقق.

وتعتقد المملكة المتحدة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الإقليمي والدولي. ونظل ملتزمين بالتوقيع على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، في أقرب وقت ممكن بهدف تحقيق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وتدين المملكة المتحدة بشدة التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي أجرتها كوريا الشمالية وتشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن المتعددة، وهي لا تزال تهدد السلام والأمن الدوليين. ونحث كوريا الشمالية على استئناف الحوار مع المجتمع الدولي، وعلى اتخاذ خطوات ملموسة وموثوقة لإعطاء الأولوية لرفاه شعبها بدلا من السعي غير المشروع لتحقيق برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية. وتتجاوز المملكة المتحدة مباشرة مع كوريا الشمالية من أجل إدانة إجراءاتها، وتواصل التحاور مع مجموعة من الشركاء بشأن الاستجابات المتعددة الأطراف المناسبة.

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاما مطلقا بالتنفيذ الصارم لخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران.

إن إسهام المملكة المتحدة في تهيئة الظروف لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، قوي وسيظل قويا. ويساورنا القلق أيضا إزاء الخطر على الأمن العالمي من خلال الانتشار والاستخدام غير المشروعين للأسلحة التقليدية.

وندرك الشعور بالإحباط القائم إزاء ما يبدو من بطء التقدم في نزع السلاح النووي. بيد أنه لا توجد طرق مختصرة نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن لا نعتقد أن التفاوض بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية سيؤدي إلى إحراز تقدم فعال بشأن نزع السلاح النووي. وتؤمن المملكة المتحدة إيماننا راسخا بأن أفضل وسيلة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هو عن طريق التفاوض التدريجي المتعدد الأطراف لنزع السلاح، باتباع نهج تدريجي ضمن الأطر القائمة. ونزع السلاح العالمي يتطلب نهجا تدريجيا لبناء الثقة. وسوف يوفر الخطوات ملموسة نحو عالم أكثر أمنا واستقرارا حيث تشعر البلدان الحائزة للأسلحة النووية أنها قادرة على التخلي عنها.

وستواصل المملكة المتحدة الضغط من أجل اتخاذ خطوات كبيرة نحو نزع السلاح المتعدد الأطراف، بما في ذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بتصديق بورما وسوازيلند على المعاهدة خلال السنة الماضية. ونؤيد تمام التأييد الجهود الرامية إلى وضع وإدانة نظام التحقق للمعاهدة.

وستواصل المملكة المتحدة العمل لإنجاح المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح. وتطبق المملكة المتحدة وقفا اختياريا على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى منذ عام ١٩٩٥. وسنعمل بشكل بناء في الفريق التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الذي أنشئ عملا بالقرار ٢٥٩/٧١ - وقدمته كندا - لاستكشاف سبل إحراز مزيد من التقدم.

وسعدت المملكة المتحدة لمشاركتها في تقديم مشروع القرار ٢٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي، المقدم من النرويج. وسنستجيب لدعوة الأمين العام لطرح آراء لمساعدة

على تنفيذ المعاهدة. إن الإطار الشامل القائم لتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة - مثلاً، معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السموات المفتوحة ووثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن - تشمل العديد من العناصر الفعالة التي ينبغي لنا المحافظة عليها، وحسب الاقتضاء، تحديثها لجعلها تفي بالعرض في سياق تطور المشهد الأمني الدولي. وعلى وجه الخصوص، يلزم بذل جهود مجددة من أجل زيادة الشفافية وبناء الثقة بغية الحد من خطر تصاعد التوترات غير المقصودة أو الحوادث العسكرية. ونواصل دعم شركائنا في جهودهم لاستعراض تلك المبادرات.

ويجب ألا نقلل من التهديدات التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - بوصفها المساهم الأكبر منفرداً في النزاع والعنف والجريمة - وبخاصة ما يخلفه الاتجار غير المشروع بها من آثار. إن تحويل عمليات النقل المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لا يزال يشكل خطراً على السلام والأمن ويقوض الأمن البشري ويفاقم الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية. وعلينا أن نحول هذه التأثيرات السلبية إلى عمل إيجابي نحو بناء مجتمعات مسالمة ومستقرة. ونتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ونقدم للسفيرة راميس، ممثلة فرنسا، كامل دعمنا خلال رئاستها. وتواصل المملكة المتحدة تقديم المساعدة في بناء القدرات في المجال ذي الأولوية لإدارة المخزونات، بما في ذلك تصريف الفائض بالتدمير وضمان تنظيم أفضل للصادرات. وفي عام ٢٠١٦، قدمنا أكثر من ١,٦ مليون جنيه استرليني لمراقبة

والمملكة المتحدة ملتزمة بالاضطلاع بدور رائد في الجهود الدولية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية عبر مجموعة كاملة من القضايا وفي دعم للصكوك والترتيبات العديدة الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن العالمي. ونحن سعداء للعمل كرئيس لاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ٢٠١٧، وكعضو في اللجنة المعنية بالامتثال القائم على التعاون بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وتمثل الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية مسعى هاماً. ويشهد على ذلك التزامنا بتقديم تقارير سنوية إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وتحقيق عالمية جميع هذه الصكوك سيكون خطوة عملاقة في بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وندعو جميع الدول التي لم توقع على هذه الصكوك أو تشارك فيها إلى جعل التصديق عليها أو الانضمام إليها أولوية وطنية.

وتعطي المملكة المتحدة أولوية لتطوير معاهدة تجارة الأسلحة وعملها. إن ما تقوم الحاجة إليه الآن هو العمل لتحقيق أهداف المعاهدة وأولوياتها، ولا سيما فهم التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال وإضفاء الطابع العالمي عليها والتصدي لتلك التحديات. ونتطلع إلى المضي بهذا العمل الهام قدماً في المؤتمر الثالث للدول الأطراف، المقرر أن يعقد في وقت لاحق من هذه السنة. ونقدم للسفير كورهنونين، ممثل فنلندا، دعمنا الكامل في قيادته لتلك العملية.

وسنواصل تقديم المساعدة حيثما أمكن لمن يتطلعون للانضمام إلى المعاهدة وتنفيذها. وفي هذا العام، قدمت المملكة المتحدة ٣١١ ٠٠٠ جنيه استرليني صندوق معاهدة تجارة الأسلحة الاستئماني للتبرعات لمساعدة الدول الأطراف

العامل الثاني، مما يفسح المجال في جدول الأعمال لإدراج مسائل أخرى سيُنظر فيها في اجتماع العام المقبل. ولذلك، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى تفادي الروابط بين الفريقين العاملين والمشاركة بطريقة مفيدة في تلك الخطة الهامة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على دعم المملكة المتحدة لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك هيئة نزع السلاح.

السيد محفوظ (مصر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تعازينا للوفد الروسي بالمناسبة الحزينة المتمثلة في الهجوم الإرهابي الذي وقع في سانت بطرسبرغ بالأمس.

وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة الموضوعية لهذا العام لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، وأن أعرب عن تقديرنا لكل ما بذلتموه من جهود حتى الآن. ونؤكد لكم كامل دعمنا ومساندتنا. وبالمثل، أود أن أتقدم بتهانينا إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، كما أثني على فنزويلا وبلغاريا على رئاسة الفريقين العاملين لهيئة نزع السلاح.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي للبيانات المشتركة بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.362).

إن هذا العام يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لهيئة نزع السلاح، لأنه يأتي بعد زخم غير مسبوق في ضوء الدورة الأولى التاريخية لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، الذي عقد في الأسبوع الماضي. ونرى أن ذلك الهدف يرتكز أساساً بتنفيذ الصك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً لالتزاماتها القانونية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتلتزم المملكة المتحدة التزاماً كاملاً بتحقيق أهداف اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك تحقيق عالميتهما. وما زلنا ملتزمين بتطهير جزر فوكلاند من الألغام المضادة للأفراد، تماشياً مع التزامنا بموجب المادة ٥ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وبدأت المرحلة الخامسة من إزالة الألغام في جزر فوكلاند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وهي تستند إلى المراحل الأربع السابقة لتعطيل الألغام التي أنجزت بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦ وظهرت ما يزيد على ٣٥ حقلاً من حقول الألغام.

وبينما تفي المملكة المتحدة بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقيات، فإنها تنفق أيضاً أكثر من ١٠ ملايين جنيه استرليني سنوياً من خلال برنامجها العالمي للإجراءات المتعلقة بالألغام بشأن إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والمسح والتوعية بالمخاطر وبناء القدرات.

وهو يعمل حالياً في بورما والصومال وجنوب السودان وزمبابوي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوديا وسري لانكا. وحقق البرنامج نتائج جيدة، بما في ذلك تطهير ٢١ مليون متر مربع من الأراضي للاستخدامها بصورة منتجة من جانب المجتمعات المحلية.

ونتطلع إلى المشاركة البناءة في الأفرقة العاملة التابعة للجنة. وتعتقد المملكة المتحدة أن من مصلحة الجميع أن تثبت هيئة نزع السلاح أن بمقدورها التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل ذات الأولوية والمضي قدماً بجدول الأعمال. ومن المخيب للآمال أننا لم نتمكن في العام الماضي من الاتفاق على إنشاء فريق عامل ثالث للنظر في تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة القضاء الخارجي. ونأمل أن يكون بمقدورنا هذا العام وضع الصيغة النهائية للورقة المتعلقة بالأسلحة التقليدية في الفريق

الأوسع نطاقاً المتمثل في بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد أقر المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ورغم تلك النداءات المتكررة والتأييد العالمي الساحق لإنشاء هذه المنطقة، فإن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، الذي يشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من حزمة القرارات التي أتاحت تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، لم ينفذ بعد. ويظل القرار سارياً إلى أن تتحقق أهدافه، وبالتالي ينبغي أن يُنفذ دون مزيد من التأخير. وتتيح هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح فرصة حسنة التوقيت لتأكيد التزام المجتمع الدولي بوضع العملية مجدداً على المسار الصحيح. وتوفر منتدى ملائماً للتفكير في كيفية الخروج من المأزق الحالي واستعادة مصداقية واستدامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها معاهدة مركزية. وستستأنف دورات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشهر المقبل في فيينا.

وتزداد أهمية مداولات هيئة نزع السلاح بشأن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. وبإسهام هيئة نزع السلاح في المناقشة بشأن تدابير بناء الثقة، فإنها ستساعد على معالجة المجالات التي تثير الشواغل فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك المسألة العالقة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي أن نستفيد من المداولات البناءة التي عقدناها في الفريق العامل الثاني في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

وقد دعونا باستمرار إلى وضع العناصر التالية باعتبارها عناصر تشكل جزءاً لا يتجزأ من أي تدابير محتملة لبناء الثقة: أولاً، إخضاع الإفراط في الإنتاج والتزايد المطرد في مخزونات الأسلحة التقليدية في أيدي المنتجين والمصدرين الرئيسيين للأسلحة للتفتيش الدولي؛ ثانياً، المسألة الدولية المتبادلة بوصفها الضمانة الوحيدة ضد احتمال إساءة استغلال الاختلال القائم

انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة.

ومن المهم أن نسعى إلى تحقيق نتائج موضوعية هذا العام إن كنا نريد الحفاظ على وجهة هيئة نزع السلاح بوصفها عنصراً رئيسياً من عناصر آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما أن الهيئة لم تتمكن باستمرار من اعتماد أي توصيات منذ عام ١٩٩٩. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية ومصدري الأسلحة الرئيسيين إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى نتيجة موضوعية بشأن المسألتين الهامتين في جدول أعمال هيئة نزع السلاح، بغية تمكين الهيئة من النهوض بقضية نزع السلاح.

وأود أن أبدأ ببند جدول الأعمال المعنون "توصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية". ونقطة البداية في هذا الصدد ينبغي أن تكون هي تنفيذ القرار ٥٨/٦٩، بشأن متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣، الذي عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر من ذلك العام. ولا يزال القرار يرسم خارطة الطريق نحو القضاء التام على الأسلحة النووية باجتماع آخر رفيع المستوى من المقرر عقده في نيويورك في العام المقبل. وينبغي أن تكون هيئة نزع السلاح على أهبة الاستعداد للمساهمة في المداولات بشأن تنفيذ خارطة الطريق، ولا سيما فيما يتعلق بعناصر اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية لحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها على الصعيد العالمي بصورة يمكن التحقق منها ودون استثناء.

وإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خطوة لا غنى عنها لتحقيق نزع السلاح النووي العام والشامل. والإسراع بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم يحفز الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف

عن تعازينا القلبية للاتحاد الروسي بعد الحادث المؤسف الذي وقع بالأمس.

في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى لتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم منصبكم بصفتكم رئيسة لهذه الدورة الموضوعية لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. كما تود جنوب أفريقيا الإعراب عن خالص التقدير لسلفكم، السفير تيفي فانواتو، على عمله الدؤوب كرئيس للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٦. كما أتقدم بالتهنئة إلى رئيسي الفريقين العاملين على انتخابهما. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل معهما من أجل إنجاح هذه الدورة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلاً إندونيسيا والكاميرون باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على الترتيب (انظر A/CN.10/PV.362)

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بصفتي الوطنية بشأن بندي جدول الأعمال المعروضين علينا، ويتطلع وفد بلدي إلى مناقشتها بالتفصيل خلال المناقشات المواضيعية.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بتعدد الأطراف باعتبارها أفضل وسيلة لمعالجة المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، ترى جنوب أفريقيا أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة توفر منتدى شاملاً للمداوالات بشأن القضايا الحاسمة المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. لقد قدمت الهيئة في الماضي إسهامات قيمة في عملنا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وندعو جميع الوفود إلى إبداء المرونة اللازمة لتمكين هذه الهيئة من الاضطلاع بمسؤولياتها.

وأصبح عدم إحراز هيئة نزع السلاح أي تقدم منذ عام ١٩٩٩ مصدر قلق متزايد. ويأمل وفد بلدي في أن تركز المناقشات والمداوالات التي ستجري خلال الأسبوعين القادمين

بين منتجي الأسلحة الرئيسيين وبقية العالم؛ وثالثاً، معالجة التهديدات المطولة للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، لا يوجد تهديد للسلم والاستقرار، للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وللمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ذاتها أكبر من جرائم العدوان والاحتلال الأجنبي، التي تستخدم ترسانات الأسلحة التقليدية لتهديد الشعوب والسيطرة عليها وحرمانها من أبسط حقوق الإنسان.

وبوضع هيئة نزع السلاح لتدابير بناء الثقة، فإنها ستحسن المعنى التقليدي للمصطلح وستساهم، بالتالي، نظرياً في تعزيز السلم والأمن والاستقرار. وعلاوة على ذلك، نرحب بالوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء للاجتماع السادس للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع في هذا الصدد إلى نجاح المؤتمر الاستعراضي العام المقبل، تحت الرئاسة الفرنسية الحالية.

إن مصر تؤيد تماماً عملية هيئة نزع السلاح بوصفها جزءاً لا يتجزأ من آلية نزع السلاح التي أنشأتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، التي عقدت في عام ١٩٧٨. ونحن على استعداد للإسهام بشكل بناء في المداوالات لضمان تحقيق نتيجة إيجابية للفريقين العاملين بشكل متزامن، على نحو يعكس التوازن بين مصالح جميع الدول. ونحن واثقون، سيدي الرئيس، في قدرتك على توجيه مناقشاتنا صوب نتيجة ناجحة خلال هذه الدورة.

السيد نغندزي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
باسم وفد بلدي، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب

الطلب، بشكل يمكنها الاختيار منها. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تفي بالتزاماتها بأمانة وبدون شروط مسبقة لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها في ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، بدون المزيد من التأخير، بما في ذلك قرار عام ١٩٩٥، بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ستقوم جنوب أفريقيا بدورها، بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، في المسعى الرامي إلى إيجاد عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونشجع الدول، ولا سيما تلك الحائزة لهذه الأسلحة، التي لم تنضم بعد إلى الصكين المذكورين على أن تفعل ذلك دون تأخير. وندعو الدول التي يمكنها القيام بذلك إلى مد يد العون للدول التي تطلب المساعدة في جهودها الوطنية للتنفيذ وإلى تقديم المساعدة لضحايا هذه الأسلحة.

ويعرب وفد بلدي عن بالغ القلق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لا تزال تسهم في تأجيج الصراعات، لا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، ستواصل جنوب أفريقيا دعوة الأمم المتحدة إلى استثمار المزيد من الموارد في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وستواصل جنوب أفريقيا مناشدة جميع الدول الأعضاء التوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، بوصفها الصك الدولي الملزم قانوناً الذي يعزز الشفافية والتعاون ويحدد قواعد ومعايير واضحة يتعين على الدول أن تتقيد بها عند النظر في عمليات نقل الأسلحة، وبالتالي منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

على إرادة سياسية حقيقية وحسن النية وأن تتمكن من إحراز تقدم.

وفيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي، ينضم وفد بلدي إلى أغلبية الدول الأعضاء التي أعربت عن قلقها البالغ جراء العواقب الإنسانية الكارثية التي تحل بالبشرية في حالة تفجير نووي، سواء عن قصد أو جراء حادث. ولن تشكل سوى الإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكيد الملزم قانوناً لعدم إنتاجها مرة أخرى، الضمان الأوضح ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي، بوصف ذلك يشكل خطوة جريئة وإيجابية، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، مما يفضي إلى إزالتها، الذي بدأ في ٢٧ آذار/مارس.

ومن دواعي سرور وفد بلدي، تحقيق الدورة الأولى للمؤتمر نجاحاً كبيراً، وإتاحتها الفرصة للدول المشاركة لتبادل الآراء بشأن العناصر الرئيسية للصك المتعلق بالخطر، وفقاً لما نص عليه القرار ٢٥٨/٧١. وبينما كان هناك تقارب كبير بين الدول المشاركة بشأن العناصر الرئيسية لهذا الصك، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لاستكمال عملنا خلال دورة حزيران/يونيه وتموز/يوليه. ونتطلع إلى العمل مع رئيس المؤتمر وجميع الدول الأعضاء من أجل ضمان تحقيق نتائج ناجحة.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أن دعمنا لمعاهدة الحظر، لا يؤثر على تنفيذ الالتزامات القائمة في مجال نزع السلاح النووي، لا سيما تلك التي اتفق عليها في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبينما نقترّب من دورة الاستعراض المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار، لا بد أن ندرك أن حيوية المعاهدة وأهميتها، بوصفها أساس نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، يتوقف على مدى تنفيذ الدول الأطراف لواجباتها والتزاماتها. ومن غير المقبول للدول الأطراف معالجة التزاماتها القائمة حسب

بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ثالثاً، بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في وقت مبكر، رابعاً، وضع تدابير التحقق من نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالمعاهدة، ستواصل اليابان العمل - بصفتها أحد المنسقين لتيسير دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت مبكر، وتدعو بقوة الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق عليها في وقت مبكر أيضاً. ويجب استمرار الوقف الاختياري الكامل للتجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ولأجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية فإن من الضروري بدء المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر. ويدل اتخاذ القرار ٢٥٩/٧١ بشأن هذه المعاهدة بتأييد أغلبية ساحقة من الدول خلال الدورة الحالية للجمعية العامة على الاعتراف الدولي واسع النطاق بأهميتها. وترحب اليابان بإنشاء فريق خبراء تحضير ربيع المستوى معني بالموضوع، وسوف تسهم بنشاط في مناقشاته.

وبوصفها البلد الوحيد الذي عانى من التفجيرات الذرية في وقت الحرب، فإننا نرى أنه يجب تعزيز نزع السلاح النووي استناداً إلى فهمين أساسيين: الفهم الواضح للأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية، وإجراء تقييم موضوعي لحقيقة الحالة الأمنية.

وبالرغم من النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، أجرت كوريا الشمالية تجربتين نوويتين في العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت كوريا الشمالية في العام الماضي وحده ما يزيد على ٢٠ قذيفة تسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية التي تُطلق من الغواصات. وفي عام ٢٠١٧ أطلقت كوريا الشمالية القذائف التسيارية ثلاث مرات، بما فيها تلك التي سقطت في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان. وقد تسببت سلسلة التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية في زيادة

في الختام، يتطلع وفد بلدي إلى المناقشات المواضيعية ويعلن عن استعداده للمشاركة بهمة في المناقشات والعمل مع جميع الوفود من أجل تحقيق توافق في الآراء خلال هذه الدورة.

السيد أميا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ. ويعرب بلدي عن تضامنه مع الجرحى ومحمل شعب الاتحاد الروسي.

في البداية، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ولا يفوتني في هذا الصدد الإعراب كذلك عن تهانينا لأعضاء المكتب المنتخبين الجدد. وأود أن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب، دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين في الاضطلاع بمهامكم الهامة.

ظلت الهيئة في مأزق لنحو ١٧ عاماً، وإن كانت معروفة من قبل، بوصفها هيئة الأمم المتحدة التداولية الرائدة في ميدان نزع السلاح. وستواصل اليابان المشاركة بنشاط في أعمال الهيئة. وينبغي لنا جميعاً هنا أن ندرك أن عدم تحقيق هذه الهيئة لنتائج حقيقية، قد جعل سبب وجودها موضع تشكيك جدي، وينبغي أن نتعاون لإيجاد سبيل لتنشيط عملها.

إن التطورات الأخيرة الحاصلة في مجال مداولات نزع السلاح النووي، تجعلنا نشعر بقلق بالغ من أن الخلاف بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد اتسع على ما يبدو.

وما فتئت اليابان تؤكد أن مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بوصفها صاحبة المصلحة الأساسية، أمر حتمي في مداولات نزع السلاح النووي لأجل تنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح.

وتولي اليابان أهمية لاحتخاذ التدابير التالية، في جملة أمور، باعتبارها تدابير عملية ولملموسة: أولاً، تعزيز الشفافية، ثانياً،

العلوم والتكنولوجيا الصناعية تحديات كبيرة في مجال الأسلحة التقليدية. وترحب اليابان بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل بموجب الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وتعترم المشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة.

أخيرا وليس آخرا، فقد حان الوقت لأن نعمل معا لتحقيق نتائج بناءة كي يتسنى لنا إحداث أثر إيجابي على آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وستسعى اليابان لضمان تحقيق نتائج إيجابية في هذا العام الأخير من دورة السنوات الثلاث الحالية.

السيد بيفلين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن تعازينا وتضامن وفد بلدي مع الاتحاد الروسي الذي تعرّض لهجوم إرهابي شنيع مرة أخرى بالأمس.

وأود أيضا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم رئيسة للدورة الثالثة من هذه الدورة لهيئة نزع السلاح، والتي أمل أن تكون إيجابية وبناءة وعملية. وأؤكد لكم دعم الوفد الفرنسي تحقيقا لتلك الغاية.

ويجب علينا التسليم بأنه منذ الدورة السابقة للهيئة، العام الماضي، استمر انتشار الأزمات الخطيرة، وبالتالي، من الملح أن ينبغي أن نطور استجابات مشتركة. فهناك انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية ووسائل إيصالها، في حين لا يزال خطر استخدامها بواسطة الدول أو الجماعات الإرهابية يشكل خطرا حقيقيا. وما يزال مستمرا في كوريا الشمالية وسوريا انتهاك معايير عدم الانتشار التي تشكل حجر الزاوية لنظام أمننا الجماعي، وبصورة علنية. ولا يزال استهتار قادة كوريا الشمالية غير المقبول - نظرا إلى سرعة تطوير برامجهم النووية والتسليارية - مدعاة للقلق العميق. وقد أكد مجلس الأمن - بتعزيز جزاءاته بصورة لم يسبق لها مثيل - عزمه على عدم التسامح مع مثل هذه الاستفزازات والسلوكيات المزعزعة للاستقرار.

التهديد الذي تمثله كوريا الشمالية ووصوله إلى مستوى جديد. وعلاوة على ذلك، فهي تمثل تحديا خطيرا لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي القائم على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعليه، تدين اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأشد العبارات، وتحثها على الامتثال فورا لقرارات مجلس الأمن وغيرها من الالتزامات ذات الصلة. ويجب على جميع الدول الأعضاء الالتزام الصارم والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

وما تزال معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومن الضروري الحفاظ على ذلك النظام وتعزيزه. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من الأهمية بمكان الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠. وستبذل اليابان قصارى جهدها لتحقيق تلك الغاية خلال عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ بدءا من هذا العام. وستواصل اليابان - بصفتها عضوا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح - تعزيز التعاون مع سائر الدول ومجموعات الدول المعنية.

ولا تزال مسألة الاتجار غير المشروع وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وتشدد اليابان على أهمية استمرار عمليات برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتهيب اليابان بجميع الدول الأعضاء أن توفر البيانات والمعلومات لأطر الإبلاغ تلك.

ويشكل التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وتعزيز عالميتها تحديات كبيرة للدول. وستواصل اليابان العمل بنشاط مع الدول الأعضاء الأخرى والمجتمع المدني لأجل التنفيذ الفعال للمعاهدة. وقد نتجت عن التقدم السريع في مجال

بناء عالم أفضل للأجيال الحالية والمقبلة. ويجب علينا تجنب المناقشات الخلافية التي تنطوي على مواقف ومبادرات تؤدي إلى بذر الشقاق بيننا، إضافة إلى التخلي عن الخطب والأفعال التي تشتت اهتمامنا وربما تؤدي إلى تقويض الصكوك المنشأة بالفعل. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن ننحو إلى المناقشة البناءة واتخاذ المبادرات الملموسة والواقعية التي تمكننا من المضي قدماً نحو نزع السلاح العام والكامل وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وآمل أن يتيح لنا عام ٢٠١٧ الفرصة لإثبات قدرتنا على القيام بذلك. وأرى أيضاً أنه يجب أن تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام أمننا الجماعي، خاصة مع افتتاح دورة الاستعراض الجديدة للمعاهدة، والاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي القادم، الذي يتوقع عقده خلال أقل من الشهر.

وأود في ذلك الصدد، أن أذكر التزام بلدي القاطع بنزع السلاح النووي، وهو ما أثبتناه قولاً وفعلًا.

فقد كانت إجراءاتنا واضحة وشفافة. وأود أن أذكر تأكيداً لجدية فرنسا في هذا الأمر، تفكيك موقع التجارب النووية في بلدنا بطريقة لا رجعة فيها وإغلاق مرافق إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وتحقيق درجة الصفر في إزالة عنصر الردع النووي الأرضي، وتخفيض القذائف البحرية والجوية بمعدل الثلث، وإبرام اتفاق الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانوناً مع نحو ١٠٠ بلد.

وقد كانت أقوالنا واضحة اقية وتستند إلى رؤية عملية. وكما قال رئيس الجمهورية، فإن فرنسا تتشاطر الهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة للأسلحة متى سمح السياق الاستراتيجي بذلك. وبالتالي، فإنه يجب أن يأخذ نزع السلاح بجميع العوامل التي تؤثر على الاستقرار الاستراتيجي. عليه، فإن من المنطقي القول بأن النهج الواقعي والعملية الوحيد لنزع السلاح النووي

وينطبق الأمر نفسه على الأسلحة الكيميائية، كما شهدنا مثلاً آخر عليه اليوم. وأذكر اللجنة بأن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد حملت المسؤولية عن هذه الأفعال اللاإنسانية بالفعل للجيش السوري في ثلاث حالات، وداعش في إحدى الحالات. ويزيد احتمال وجود مخزونات المواد الكيميائية على الأراضي السورية من خطر انتشار المواد الكيميائية السامة، بما في ذلك بين الجهات الفاعلة من غير الدول. ولن تتسامح فرنسا مطلقاً مع هذا التراجع، وتجب مساءلة المسؤولين عن تلك الأعمال.

غير أن هذه الحقائق الدامغة لا تقف عند ذلك الحد. فما تزال الأسلحة التقليدية تشكل تحدياً رئيسياً للأمن في جميع مناطق العالم، سواء تضررت من النزاعات أم لم تتضرر. وقد بين العام المنصرم للتو أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات في ميدان الأسلحة التقليدية لأجل الحيلولة دون سقوط الأسلحة التقليدية في أيدي الجماعات الإرهابية. وقد شهدت فرنسا مثل هذه المشاكل بشكل مأساوي.

وعلاوة على ذلك، لا يزال خطر استخدام الأسلحة البيولوجية مسألة مثيرة للقلق البالغ. ولا يمكننا استبعاد خطر تحويل العوامل البيولوجية إلى الدول أو الجماعات الإرهابية.

وأخيراً، علينا ألا ننسى أننا نعتمد على التطبيقات الفضائية على نحو متزايد. وما تزال البيئة المكانية في تدهور مستمر وهي تواجه اليوم الكثير من التحديات التي يجب علينا التصدي لها.

وتبين هذه الأمثلة مدى عدم اليقين والتعقيد الذي يتسم به السياق الاستراتيجي والأمني الذي نعمل فيه. وبالنظر إلى تلك التحديات، فقد أصبح من المهم أكثر من ذي قبل أن نستعيد الاتساق والتعاون في جهودنا. وينطبق علينا جميعاً في السياق الحالي، الالتزام بالعمل جميعاً على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية، بل على مستوى مجتمع نزع السلاح أولاً وقبل كل شيء. وإن تحديد الحوار أمر ضروري لصدق عزمنا المشترك على

مع الأخذ بالجدول الزمني الأخرى هذا العام. وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، فليست ثمة استجابة واحدة لجميع الحالات، وإنما هناك سلسلة من التدابير المحددة المتسقة والملائمة التي يجب أن يتمثل هدفها في تعزيز الأمن الدولي مع مراعاة الشواغل الأمنية للجميع حتى تحقق الفائدة للجميع.

ويجب إعطاء الأولوية لتحقيق الطابع العالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها بصورة كاملة، خاصة وأنها تشمل ١٣٠ بلدا موقعا وما يزيد على ٩٠ من الدول الأطراف فيها. وقد سمح برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بتعزيز فهم مشترك للتهديد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة الفتاكة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى التحدي الذي يشكله هذا التهديد في الاجتماع السادس للدول المعني بالأسلحة الصغيرة اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وفي حين سيمكننا المؤتمر الاستعراضي الثالث بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المقرر عقده في عام ٢٠١٨ من تقييم الإجراءات المتخذة حتى الآن والتطلع إلى الأمام، ينبغي أن يتيح المؤتمر فرصة أيضا للمراعاة التامة للمخاطر الأمنية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والعمل لأجل تنفيذ تدابير ملموسة. وستسعى فرنسا - بصفتها رئيسة المؤتمر - إلى عملية تحضيرية كاملة شاملة وشفافة لهذا الغرض.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية أيضا أداة أساسية لصون السلم والأمن الدوليين. وقد كانت نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن محيية للأمل. وعلينا استخلاص الدروس منها بصورة جماعية والعمل على ضمان نجاح المؤتمر القادم للدول الأطراف المتوقع انعقاده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ومن الضروري

هو النهج التدريجي الذي لا يمس بالاستقرار الإقليمي أو الدولي، وأن يكون وفقا لمبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع.

ويتعارض مبدأ الحظر الفوري للأسلحة النووية مع هذا النهج العملي والتدريجي لنزعها على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهل من الواقعية القول - في سياق استراتيجي يتسم بانتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيدين الوطني والدولي - بتوفر الظروف الأمنية الواقعية المواتية لإبرام معاهدة بشأن حظر الأسلحة النووية حقاً؟ وهل يمكننا الاعتقاد بأن مبادرة كهذه لن تؤدي إلى الانشقاق بين الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما يؤدي إلى تقويضها؟ وهكذا ينظر بلدي وعدد من البلدان الأخرى، التي لا تزال تستند في أمنها النهائي على الردع النووي، إلى الأمور. ولتلك الأسباب، لن تشارك فرنسا - شأنها شأن الشركاء الآخرين - في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية.

ونؤيد من ناحية أخرى اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح في الإطار الرئيسي لمعاهدة عدم الانتشار التي ينبغي أن تظل الأساس لأمننا الجماعي. وتعدّ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية في وقت مبكر خطوتين مكملتين وحاسمتين صوب ذلك الهدف. وتعتزم فرنسا أيضا المشاركة بنشاط في فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، المتوقع أن يجتمع في جنيف خلال الفترة ٣١ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس. وفي ذلك الصدد، يبين اعتماد الجمعية العامة بأغلبية كبيرة للقرار ٢٥٩/٧١، الذي أطلق عمل الفريق، أن في الإمكان إحراز تقدم ملموس في إطار نهج تدريجي وعملي لنزع السلاح النووي.

ويقتضي منا اتباع نهج شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار اتخاذ الإجراءات اللازمة خاصة في ميدان الأسلحة التقليدية،

مثمرة تفضي إلى توصيات في هذه السنة الأخيرة من الدورة الحالية التي بدأت تحت رئاسة السنغال في عام ٢٠١٥.

لقد تمكنت الهيئة، خلال الأعوام ١٩٧٧-١٩٩٩، من اعتماد ما مجموعه ١٦ من التوجيهات والمبادئ التوجيهية والتوصيات. بيد أن أعمال الهيئة قد أعيقت على مدى الـ ١٨ عاما الماضية ولم تتمكن من التوصل إلى اتفاق على أية نتائج هامة. ومن المؤكد أن نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار العالميين لا يزالان يواجهان الكثير من العقبات التي تقوض الجهود المشروعة التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا المجال. ومع ذلك، يأمل بلدي أن تتمكن الهيئة من تقديم توصيات محددة بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمالها هذا العام، الذي يصادف أيضا الذكرى السنوية الخامسة والستين لإنشائها في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢ بموجب القرار ٥٠٢ (د - ٦).

ويجب علينا - بصفتنا دولا - أن نبذل جهودا دبلوماسية جماعية، وأن نبدي مزيدا من الإرادة السياسية إن كنا نطمح إلى التصدي الفعال للتحديات الأمنية التي نواجهها. وبالتالي، فإن النهج المتعدد الأطراف هو الخيار الوحيد الصالح، نظرا للطابع العالمي للمسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، التي يمكن التصدي لها بطريقة أفضل في إطار اتفاقات متعددة الأطراف، عالمية شاملة وغير تمييزية. ولا تؤدي النزعة الانفرادية والسعي إلى تحقيق المصالح الوطنية وحدها إلا إلى الريبة والشك وسوء الفهم والتحدي والمواجهة.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤدي تنامي أهمية تحديات نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تسببت في اتخاذ الإجراءات مؤخرا، إلى تيسير التوصل إلى نتائج إيجابية هذا العام. وبالتالي، فإن من الضروري أن نعمل على استعادة مصداقية الهيئة، وهو ما يتطلب تجاوز المناقشات التي منعنا من تقديم التوصيات في الماضي.

اتخاذ قرارات ملموسة وواقعية هذا العام للحفاظ على سلطة المعايير التي تحظر الأسلحة البيولوجية وتعزيز تنفيذها.

أخيرا، وإذا أنتقل إلى الفضاء الخارجي، كما أشرت إلى ذلك آنفا، ترحب فرنسا باعتماد لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بتوافق الآراء في حزيران/يونيه أول مجموعة مؤلفة من ١٢ مبدأ من المبادئ التوجيهية المتعلقة باستمرار الأنشطة الفضائية في الأجل الطويل. ويجب أن تكون الاستجابات واقعية وتسعى إلى تحقيق فوائد محددة وقابلة للقياس الفوري. ولهذا السبب، تحت فرنسا على اعتماد تدابير الشفافية وبناء الثقة، فضلا عن المعايير الرامية إلى توجيه سلوك أصحاب المصلحة في الفضاء الخارجي. ويأمل وفد بلدي أن نتصالح من الاتفاق على إدراج بند بشأن الفضاء الخارجي في جدول أعمالنا لهذا العام.

وأود أن أختتم كلمتي، سيدي الرئيس، بتأكيد دعم وفد بلدي لكم، وأن أؤكد مشاركة فرنسا بصورة بناءة وعملية في أعمال الهيئة.

السيد بارو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن تعاطفنا وتعازينا لوفد الاتحاد الروسي عقب الهجوم الذي وقع في سانت بطرسبرغ بالأمس.

تؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

وأود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أحر التهاني على انتخابكم رئيسة لهذه الدورة هيئة نزع السلاح، وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين. وأود أيضا أن أهني أعضاء المكتب الآخرين، وأن أشيد بحرارة برئيسي الفريقين العاملين المنتهية فترة ولايتهما على جهودهما الممتازة التي ستمكننا من إحراز تقدم خلال الدورة الحالية للهيئة. وأؤكد للرئيسين الجديدين دعم وفد بلدي الكامل لهما. ويجدوننا الأمل في دورة

عن استخدام الأسلحة النووية. ولهذا السبب نعتقد أن من المهم أكثر من أي وقت مضى كفالة أن تخلص العالم من الأسلحة النووية هو هدف أساسي مشترك لنا جميعا. كما أننا لا نزال مقتنعين بأن تعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لم يتم بعد إضفاء الطابع العالمي عليها، أولوية قصوى، وكذلك بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذ جميع الالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

بيد أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الاتفاق على برنامج أكثر طموحا ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه لخفض ترساناتها، وفي الوقت نفسه، تقديم ضمانات أمنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم قانونا. نحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه وينبغي تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة وينبغي إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الشرق الأوسط. أخيرا، نعيد التأكيد على حق البلدان في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وكفالة النقل الفعال والأمن للتكنولوجيا ذات الصلة إلى الدول التي تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يتطلب تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقدراتها.

وفي الختام، نعتقد أنه مع التزامنا جميعا، فإن هيئة نزع السلاح ستتمكن من التوصل إلى توافق قوي في الآراء بشأن بندي جدول الأعمال قيد نظرها خلال الأسابيع القادمة. ومن المهم إظهار أن لدينا الإرادة السياسية لاستعادة مصداقيتها.

السيد غاري دو ميلو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي وفدي للوفد الروسي وشعب الاتحاد الروسي على الهجوم البشع الذي وقع أمس في شبكة المترو في سانت بطرسبرغ.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإننا نرحب ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، والمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي عقد بنجاح في جنيف في آب/أغسطس عام ٢٠١٦.

ومع ذلك، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء الاتجار غير المشروع ونقل وإنتاج وحيازة وتداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تراكمها المفرط وانتشارها دون ضوابط في العديد من مناطق العالم، ولا سيما القارة الأفريقية، حيث لا نزال نتعرض للآثار الضارة والمزعزعة للاستقرار لنقلها غير المشروع. ولذلك، فإننا نحث البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدة تجارة الأسلحة من أجل كفالة عالميتها، التي لا تزال تسهم في مراقبة هذه الأسلحة على القيام بذلك، وندعو إلى تعزيز برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي لا يزال غير ملزم قانونا، وكذلك الصك دولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. ويرحب بلدي أيضا بالوثيقة الختامية للاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي عقد في حزيران/يونيه من العام الماضي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي، تأسف السنغال لعجز المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. مع ذلك، وبدل أن يثبط هذا عزيمتنا، ينبغي لهذا الإخفاق أن يجعلنا نضاعف جهودنا لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي. واستنادا إلى هذا الاعتقاد الراسخ، فإن بلدي أكثر التزاما من أي وقت مضى بالقضاء التام على الأنشطة النووية العسكرية باعتباره السبيل الوحيد لمنع الدمار والبؤس، على صعيد العالم، الذي قد ينجم

من القضايا بالغة الأهمية بالنسبة شيلي إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمات الدولية وتعددية الأطراف بوجه عام. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المجتمع المدني مدعو إلى أداء دور رئيسي في مجال نزع السلاح، لا تعوقه القيود الإجرائية. في الأسبوع الماضي، أثناء المؤتمر المعني بالتفاوض على مشروع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية، تمكنا من رؤية السبل الكثيرة التي يمكن بها للمجتمع المدني، ولا سيما الأوساط الأكاديمية، أن يسهم في عملنا. وأعتقد أنه ينبغي لنا النظر بجدية في تلك الفكرة.

وتعتقد شيلي أن نزع السلاح النووي، في سياق أسلحة الدمار الشامل، هو المسألة الأكثر إلحاحا التي يتعين علينا معالجتها، نظرا لقدرة التدمير منقطع النظير، التي تعرض وجود البشر ذاته للخطر. وهذا هو السبب في أن مداولات هذا الحفل وتوصياته المحتملة حاسمة الأهمية.

ونود أيضا أن نبرز حقيقة أننا نجحنا في السنوات الأخيرة في تعزيز وتحسين الصكوك التي تنظم الأسلحة التقليدية. وهذا يمثل تقدما كبيرا بالنسبة للقانون الدولي الإنساني ومظهر واضح لمفهوم الأمن البشري، الذي يضع البشر في صميم عملنا. بيد أن التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية تكتسي أهمية أيضا. وإذ نبدأ السنة الأخيرة من دورة السنوات الثلاث، ينبغي لنا مرة أخرى الالتزام باتباع نهج عملي ومرن إزاء المفاوضات المقبلة، بغية تحقيق نتائج ملموسة، والتي يتعهد وفد شيلي بدعمها على نحو كامل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامن البرازيل مع شعب وحكومة الاتحاد الروسي في أعقاب الهجمات الإرهابية المروعة بالأمس.

وأود أيضا أن أهنيكم، سيدتي الرئيسة، وسائر أعضاء المكتب، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم

أود أن أهنيكم، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح، وأن أعرب عن سعادتنا لرؤية زميلة من أمريكا اللاتينية تقوم بتوجيه مداولاتنا. في الأسبوع الماضي، شاركت الغالبية العظمى منا في عملية أخرى، وهي التفاوض بشأن مشروع اتفاقية بشأن حظر الأسلحة النووية، قام أيضا بتوجيهها دبلوماسي مرموق من أمريكا اللاتينية. من الواضح أن هذا ليس مجرد مصادفة. ونود أيضا أن نغتني هذه الفرصة للتنويه علنا وتوجيه الشكر إلى السيد كيم وون - سو وفريقه على عملهم المثالي في مكتب شؤون نزع السلاح.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والسلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.362). إن وجهات نظرهما وآراءهما تعكس موقف وفد شيلي.

كانت شيلي دائما مناصرا قويا وداعيا إلى نزع السلاح العام والكامل، وشجعت دائما على النقاش المتعدد الأطراف واسع النطاق والشفاف والديمقراطي، بما يتماشى مع سياستها الخارجية. وهذا يتضح من مشاركتنا في المحافل الإقليمية والعالمية بشأن الأمن الدولي ونزع السلاح. ونحن نلتزم التزاما صارما بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة، الذي تتحمل جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، بموجبه المسؤولية المشتركة عن الإسهام في بناء نظام دولي قائم على التعاون وتحكمه القواعد.

وإننا نؤيد بقوة فكرة أن هذا المنتدى يجب أن يوفر مناقشة أكثر تركيزا يمكن أن تحدد بدقة عناصر نزع السلاح وتمكننا من الاضطلاع بولايتنا المتمثلة في الخروج بتوصيات والمضي قدما بعد سنوات من الجمود. لم تتمكن هيئة نزع السلاح من تجنب الأزمة الحالية في آلية نزع السلاح. وحقيقة أنها تعمل تحت أشد صيغة لقاعدة توافق الآراء قد غيرت المعزى والنطاق اللذين اكتسبتهما هذه الهيئة على مدى عدة سنوات بوصفها مولدا للحوار ومروجا لاتفاقات واسعة النطاق.

بان كي - مون مرارا، ”لا يوجد ما يسمى بالأيدي الصحيحة للأسلحة الخطأ“.

يواجه نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي ضغطاً متزايداً، كما يتبين من فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية. وفي حين أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، أو الدول التي تتوخى اللجوء إلى الأسلحة النووية من خلال تحالفاتها، تتماهى في عدم رغبتها إجراء تخفيض كبير في اعتمادها على هذه الأسلحة، تزداد صعوبة المحافظة على الصفة الكبرى التي أتاحت ظهور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى حيز الوجود، مما يهدد كلاً من ركيزتي المعاهدة المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للإنسانية. تؤدي هذه الأسلحة إلى زيادة التوترات في جميع أنحاء العالم وتعيق التعاون. ويقابل التخفيضات المحدودة التي أجريت حتى الآن للأسف استمرار التحديث والتحسين النوعي للترسانات النووية.

إن المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودة في أوسلو وناياريت وفيينا زادت عمق إدراكنا الجماعي للعواقب الخطيرة الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل لتفجير سلاح نووي، والتي لن تقتصر على حدود وطنية بل سيكون لها آثار إقليمية بل وعالمية، ومن ثم تهدد بقاء كوكبنا. هذه الآثار المدمرة والعشوائية ستؤثر أساساً على السكان المدنيين، مما يجعلها تتعارض مع القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلمنا كحكومات أن نعتبر إزالتها ضرورة أخلاقية والتزاماً قانونياً.

وأؤكد من جديد اقتناع البرازيل بوجود حظر الأسلحة النووية وإزالتها إزالة تامة بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، وفقاً لمعايير وجدول زمنية محددة بوضوح. في الأسبوع الماضي، اتخذت الأمم المتحدة خطوة تاريخية في هذا

المتحدة. ويسرنا أن نرى بلداً من منطقتنا يترأس الهيئة. وأتعهد بدعم وفدي لكم في الاضطلاع بمهامكم.

(تكلم بالإنكليزية)

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به في سابقا ممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.362)، وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إن نزع السلاح النووي يشكل هدفاً طويل الأمد بالنسبة للمجتمع الدولي. لقد أسفر إدراكنا للقوة العشوائية للأسلحة النووية والتهديد الوجودي الذي تشكله على البشرية عن العديد من المبادرات والمقترحات الرامية إلى القضاء عليها.

كانت هذه المسألة موضوع أول قرار للجمعية العامة، القرار ١ (د-١)، الذي أكد على هدف إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية. وفي بداية عمل المنظمة، كان وجود هذه الأسلحة العشوائية والمدمرة بالفعل غير مقبول تماماً وفق المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤسف أنه، بعد ٧١ عاماً، لا تزال مسألتنا نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي دون حل على جدول أعمال هيئة نزع السلاح.

إن البرازيل، بصفتها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ملتزمة تماماً بهدف عدم الانتشار النووي. وفي رأينا، يكمن السبيل الرئيسي لنظام مستدام لعدم الانتشار في مكافحة حوافز الانتشار. إن أي نهج يكون غير منطقي عندما يركز حصراً على عدم الانتشار مع تجاهل التقدم اللازم إحرازه في نزع السلاح النووي وإصرار بعض البلدان على الاعتماد على رادع نووي. كيف يمكننا على نحو مشروع القول بأن هذه الأسلحة شديدة التدمير بدرجة لا تسمح بأن يمتلكها معظمنا ولكن يمكن أن يحتفظ بها بضعة منا؟ وكما قال الأمين العام السابق

الجوانب الأخرى المتعلقة بمجال الأسلحة التقليدية التي يمكن لهيئة نزع السلاح تناولها.

وتود البرازيل أن ترى النظر يجري في بند ثالث في جدول الأعمال، على النحو المنصوص عليه أيضا في القرار ٧٧/٦٩، وتؤيد الاقتراح المقدم في الدورة السابقة للهيئة يجعل ذلك البند هو، منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتنطلع إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية التي ستعقد بشأن المسألة. ونود أن نؤكد أن إضافة بند ثالث في جدول الأعمال ينبغي ألا ينتقص من الجهود الرامية إلى النهوض بالبندين الآخرين، ولا ينبغي استخدامه لإيجاد روابط مصطنعة بين مسائل منفصلة. يجب النظر في كل موضوع حسب أسسه الموضوعية.

لقد اضطلعت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بدور حاسم في تعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين الدول ومن ثم تساعد في تعزيز السلام والأمن. وفيما يتعلق على وجه الخصوص ببيئة نزع السلاح، أود التأكيد على مبادئ التحقق، التي تشكل عنصرا أساسيا من عناصر أي معاهدة لنزع السلاح؛ والمبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٦ بشأن عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي؛ والمبادئ توجيهية لعام ١٩٩٩ بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على سبيل المثال لبعض النتائج الهامة للدورات السابقة لا حصرها. وكان آخر تلك النتائج هاما بصفة خاصة سياسيا لإنشاء هذه المناطق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك إنشاء منطقة في الشرق الأوسط الذي طال انتظاره.

وبالرغم من تلك الإنجازات، فقد فشلت هيئة نزع السلاح للأسف في الاضطلاع بولايتها على مدى الـ ١٨ عاما الماضية. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر منطقي للإخفاق في التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات موضوعية هذا العام، ستختتم الدورة الحالية التي تمتد على ثلاث سنوات. وبينما لا ينكر أحد تعقد الحالة الأمنية العالمية الراهنة، يجب ألا ننسى أن هذه الهيئة قد

الصدد بعقد الدورة الأولى لمؤتمر معني بالتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، تمهيدا للقضاء التام عليها. ونرحب بالمشاركة الموضوعية من جميع الوفود الحاضرة ونحن على ثقة بأن المؤتمر سوف ينجح في تنفيذ ولايته المتمثلة في اعتماد صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية في نهاية دورته الثانية. وتماشيا مع القرار ٧٧/٦٩، الذي أوصى بأن يتيح جدول أعمال هيئة نزع السلاح إجراء مداولات مركزة، ترى البرازيل أنه ينبغي للهيئة أن تركز على تلك الجوانب الثلاثة الهامة لنزع السلاح النووي، وهي الشفافية واللاجعة والتحقق. ومن شأن ذلك كفالة أن عملها يكمل الجهود الجارية في المؤتمر ويبنى عليها. ومن بين أمور أخرى، يمكن أن تستند المناقشات المتعلقة بالتحقق إلى مبادئ التحقق الـ ١٦ التي اتفقت عليها الهيئة في عام ١٩٩٨.

تشارك البرازيل بانتظام في آليات بناء الثقة على الصعيد المتعدد الأطراف، مثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية. كما أننا نقدم تقارير منتظمة بموجب برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي الذي يُمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعبئها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وعلاوة على ذلك، فإن البرازيل طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، ووقعت على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي حاليا في طور التصديق عليها. كما تكتسي تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي أهمية. تقوم البرازيل وجيرانها في أمريكا الجنوبية بتعزيز الثقة وتوطيد الشفافية في السياسات الدفاعية، بما في ذلك المعلومات عن النفقات العسكرية ونقل الأسلحة التقليدية. وإذ ندرك الدور الهام لتدابير بناء الثقة، نحن على استعداد للنظر في

أولاً، بالنظر إلى أننا نحتفل هذا الأسبوع باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، أود أن أبدأ بالإشارة إلى أنه قبل ما يزيد على ١٥ عاماً، قررت كولومبيا، إقراراً منها بالتزاماتها الدولية وظروفها الخاصة، أن تطلق برنامجاً شاملاً للإجراءات المتعلقة بالألغام استناداً إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتضمن البرنامج أنشطة لإزالة الألغام والتطهير ومساعدة الضحايا والتوعية بخطر الألغام والتعاون والمساعدة الدولية. ونود أن نشدد على أهمية الإجراءات المتعلقة بالألغام في المفاوضات التي جرت لإبرام اتفاق لإنهاء النزاع والتي توجت بالتوقيع عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. فقد كان لها دور رئيسي من بداية العملية عبر تنفيذ مشاريع رائدة لإزالة الألغام في "إل أوريهون" في مقاطعة أنتيوكيا، وسانتا هيلينا في مقاطعة ميتا، والتي أصبحت نموذجاً لتدابير بناء الثقة بين الطرفين ومثلت بداية الجهود المشتركة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية والقوات المسلحة والمنظمات المدنية والمجتمع المدني والتي مهدت الطريق أمام المصالحة والتعويض. وسيفيد الإعمار بعد انتهاء النزاع، من خلال الإجراءات المتعلقة بالألغام، المجتمعات المتضررة فائدة مباشرة ويسهم في تنميتها.

ثانياً، ترى كولومبيا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات مسألة شاملة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتستند مشاركة كولومبيا في المحافل الدولية والإقليمية ودون الإقليمية للأسلحة التقليدية على ثلاثة مبادئ توجيهية - حظر نقل الأسلحة إلى جهات من غير الدول وتجريم الحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وتعزيز التعاون المؤسسي والدولي وتبادل المعلومات.

تمكنت من الاتفاق على توصيات قدمتها إلى الجمعية العامة في أوقات التوترات الشديدة، مثل الحرب الباردة. ثم حاجة، سيدتي الرئيسة، إلى الإرادة السياسية لكسر الجمود في الهيئة، ويمكنكم أن تتأكدوا من مشاركة البرازيل البناءة صوب تحقيق هذا الهدف.

السيد ديث رينا (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): باسم وفد كولومبيا، أود أولاً أن أعرب عن خالص تعازينا للوفد الروسي فيما يتعلق بالهجوم الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ. ونؤكد على وقفنا بجانب حكومة وشعب الاتحاد الروسي في هذه الأوقات العصيبة.

وأشارك المتكلمين السابقين في تهنئتك، سيدتي الرئيسة، على انتخابكم. إن قيادتكم خلال هذه الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح ستكون بالغة الأهمية إن كنا سنتغلب على حالة الجمود التي طال أمدها أكثر من ١٥ عاماً بشأن بعض المسائل التي سيجري تناولها في الأيام المقبلة.

تؤيد كولومبيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق كل من ممثل السلفادور، باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

يسلم وفد بلدي بأن هيئة نزع السلاح هي المنبر المحدد، في إطار آلية نزع السلاح، لمعالجة مسائل محددة بغية تقديم توصيات ملموسة ومجدية إلى الجمعية العامة، ويعيد التأكيد على ذلك. كما أننا على ثقة بأن الحاجة إلى إيجاد توافق الآراء في هذا العام لن تسفر عن استخدام حق النقض، الذي يجعل من المستحيل التوصل إلى أي اتفاق. وسيغطي بياني خمس نقاط محددة - الألغام المضادة للأفراد والأسلحة التقليدية والذخائر العنقودية وأسلحة الدمار الشامل وقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢١ (٢٠١٦).

ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشارك في المؤتمر الذي يرمي إلى التفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، يفضي إلى إلزائها تماماً. وتعتقد كولومبيا، في ذلك السياق، أن هذين النهجين المتمايزين متكاملان ولا يستبعد أحدهما الآخر، بالنظر إلى أنهما يشتركان في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن الإجراءات التي تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية يجب أن تكون شاملة للجميع وأن تستند إلى الحوار الجاري مع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن كولومبيا ملتزمة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما استناداً إلى مركزها بوصفها دولة موقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي تؤيد تماماً جهود التحقق التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الصعيد الدولي باعتبارها وسيلة لتنفيذ واستكمال الاتفاقية. ونعتقد أنه من الضروري تعزيز التشقيف بشأن الاستخدامات المسؤولة لعلم الكيمياء لزيادة وعي القطاع الكيميائي والقطاع التعليمي بأحكام الاتفاقية ولتعزيز المساعدة والحماية في حالة الحوادث المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. وأخيراً، تدعو كولومبيا، فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، أول معاهدة متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، بوصفه السبيل الوحيد للقضاء على التهديد الذي يشكله الاستخدام الخبيث لمسببات الأمراض.

وأخيراً، وفيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تعمل كولومبيا وشيلي من أجل إنشاء آلية لاستعراض الأقران لتمكين البلدين كليهما من تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة أثناء تنفيذه. وستتبادل كولومبيا وشيلي المعلومات عن المؤسسات والسياسات ذات الصلة في بلديهما لتيسير تنفيذ القرار، وذلك بدعم من مكتب شؤون نزع السلاح ولجنة مجلس

وقد قامت كولومبيا في الدورة الحالية للجمعية العامة، كمثال على مشاركتنا النشطة في ذلك الصدد، بتنسيق عملية صياغة القرار ٤٨/٧١ المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه". وعرضنا القرار الذي قدمه أكثر من ٨٠ بلداً، بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان وأدرجنا فيه عدة عناصر من الوثيقة الختامية للاجتماع السادس للدول الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ثالثاً، أود أن أشير إلى موقف كولومبيا المتمثل في أن حظر الذخائر العنقودية، بالإضافة إلى كونه هدفاً من أهداف المعاهدة، يفيد المجتمع الدولي بحظره لسلاح أودى بحياة عدد كبير من الضحايا وجرد النزاعات من أي جانب إنساني وحط منها، في انتهاك للقانون الدولي. ونكرر التأكيد، في ذلك الصدد، على أن القضاء على هذه الأسلحة حتمية أخلاقية للمجتمع الدولي ونأمل في أن يصبح عما قريب التزاماً قانونياً على جميع الدول، على أساس من التضامن والتعاون. إن كولومبيا ملتزمة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي ذلك الصدد، في عام ٢٠٠٩، عملت كولومبيا لتعزيز مبادئ اتفاقية الذخائر العنقودية طوعية وعملياً باحترام أحكامها وإزالة كل مخزوناتنا من هذه الأسلحة في مثال لأفضل الممارسات على المستوى الوطني والدولي، وذلك على الرغم من أن الاتفاقية لم تكن قد دخلت حيز النفاذ بعد.

رابعاً، تواصل كولومبيا التزامها الدستوري بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فبالنسبة لبلد مثل بلدي، سعى إلى السلام وفاق إليه طويلاً، يكتسي تنشيط آلية نزع السلاح أهمية بالغة، وكذلك إحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ولهذا السبب، ما فتئت كولومبيا، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل السلفادور باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.362).

يدعم وفد بلدي العمل الذي تضطلع به هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على أهميتها بمواصلة مناقشة المسائل المحددة ذات الصلة بنزع السلاح بهدف تقديم توصيات ملموسة إلى الجمعية العامة. ومن المؤسف عدم تمكننا من تقديم هذه التوصيات خلال الدورات السابقة.

وتشدد نيكاراغوا على أهمية إحراز تقدم في اتجاه تحقيق نزع السلاح الكامل، الذي لا يشمل أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل أيضا الأسلحة التقليدية العشوائية وشديدة التدمير، والتي يتعارض استخدامها مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونرحب في هذا الصدد، بقرار الجمعية العامة ٧١/٧١ الذي اتخذته مؤخرا، والمعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣"، وذلك بمبادرة من حركة بلدان عدم الانحياز، تدعو إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي بحلول عام ٢٠١٨ على أبعد تقدير. ومن خلال ذلك، فإن بلدانا تحقق هدفها المتمثل في تكثيف دعوة الدول إلى الشروع في مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية، وفق إطار زمني محدد، لحظر الأسلحة النووية وإزالتها تماما. ونرحب بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر "اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية"، بوصفه طريقة لزيادة الوعي.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، تدعو نيكاراغوا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى تقييم القرارات والإعلانات المتعلقة بالموضوع بحيث يمكن إحراز تقدم لوقف سباق التسلح وإيجاد الوسائل اللازمة لضمان

الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب. وسيكون هذا أول مشروع من نوعه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والثاني في جميع أنحاء العالم.

وفي النهاية، أود أن أشير إلى أن كولومبيا ملتزمة بتنفيذ جزاءات مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار وهي تمتثل، بالتالي، لأحكام القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) وبأحكام القرارات السابقة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد تقدمت كولومبيا بنداء عاجل لإنهاء أي عمل يقوض السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ولا تمثل ذلك البلد الكامل للالتزامات الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ختاما، تعتقد كولومبيا أن جميع جهود نزع السلاح وعدم الانتشار ينبغي أن تكون مصحوبة بتدابير للشفافية وبناء الثقة وحوار مستمر بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نشترك في المحافل الدولية، مثل هيئة نزع السلاح، التي تنظر في مواضيع ذات اهتمام مشترك، متيحة الفرصة لإعادة تأكيد الالتزام والإرادة السياسية الضرورية لجميع الحاضرين لبلوغ الأهداف التي كانت مصدر الإلهام لإنشاء منظمنا. ويتعهد وفد كولومبيا بدعمه الكامل من أجل نجاح هذه الهيئة، التي لم تحقق نتائج ملموسة لسنوات طويلة.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يسر وفد نيكاراغوا تهنيتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا ويتمنى لكم كل النجاح. ونهني أيضا باقي أعضاء المكتب على انتخابهم.

ونود أيضا أن نكرر رسالة التضامن التي وجهها رئيسنا، السيد دانيال أورتيغا، إلى الاتحاد الروسي في أعقاب الهجوم الذي وقع في محطة قطارات سانت بطرسبرغ أمس. ونعرب عن تضامننا مع الشعب الروسي وأسر الضحايا.

إننا نشيد ونرحب بتنفيذ خطة العمل المبرمة بين إيران ومجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائد واحد، فضلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يسهم في إحلال السلم والأمن الدوليين. وتحترم نيكاراغوا حقوق جميع الدول غير القابلة للتصرف في إجراء بحوث تتعلق بالتكنولوجيا النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية، دون تمييز ووفقا لأحكام معاهدة عدم الانتشار.

وقد احتفلت نيكاراغوا، وهي عضو في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو. ونعتقد اعتقادا راسخا أننا سنتمكن، من خلال إنشاء هذه المناطق، من تعزيز النظام والسلم والأمن الدوليين والإسهام في نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نأسف لعدم تنفيذ الاتفاق المتعلق بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد أن عقد هذا المؤتمر يشكل جزءا هاما من الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، نحث الأطراف على عقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن.

فيما يتعلق بالتدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، نرحب بالتدابير التي تسهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويجب اتخاذ هذه التدابير مع الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبطريقة تحترم الشواغل الأمنية المحددة للدول. وقد تعهد بلدي بالالتزام بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والقضاء عليه. ونيكاراغوا ملتزمة بتحقيق السلام لشعبها، وقد تعهدت بمكافحة واستئصال الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي هذا الصدد، اعتمدنا القانون الخاص رقم ٥١٠ بشأن رصد وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة.

القضاء التام على هذه الأسلحة في إطار نظام مراقبة دولي يتسم بالشفافية والفعالية.

وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ الذي يدعو، في جملة أمور، إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٨ للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى إزالتها تماما، تعتقد نيكاراغوا أنه يتعين أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العملية، دون استثناء، من أجل التوصل إلى حل ملموس وفعال ومناسب. ونعتقد أيضا أن هذا الصك ينبغي أن يكون بطبيعته عالميا، ونندعم الجهود الرامية إلى إدراج الشواغل الإنسانية في المناقشات بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمؤتمرات الدولية الثلاثة المتعلقة بأثر الأسلحة النووية.

وتأسف نيكاراغوا لعرقلة بعض البلدان التوصل إلى توافق الآراء اللازم لإصدار وثيقة ختامية في المؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد قوض إخفاق المؤتمر الجهود المتعددة الأطراف وآلية نزع السلاح التي تعمل في سبيل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وأثر أيضا على مصداقيتها والثقة بها. ويتعين على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ملموسة وينبغي للدول النووية أن تنفذ فوراً التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقات المبرمة في مجال نزع السلاح النووي التي تم التوصل إليها في عام ٢٠٠٠ وخطة العمل لنزع السلاح النووي التي اعتمدت في عام ٢٠١٠. ونؤكد من جديد أملنا في اعتماد صك ملزم قانونا يضمن سلامة الدول، بغض النظر عن نوعها أو موقعها الجغرافي. وينبغي لهذه الوثيقة أن تأخذ في الاعتبار فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفق)، والتي أشارت إلى أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

يسر وفد بلدي أن يتقدم لكم، سيدي الرئيسة، بالتهنئة على توليكم رئاسة دورة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠١٧، وإننا على ثقة بأن الخبرة والكفاءة الدبلوماسية التي تتمتعون بها ستساعدنا في التوصل إلى نتائج إيجابية في ضوء المواضيع التي سنتنظر فيها الهيئة خلال دورتها الحالية، مؤكدين على دعم وفد بلدي لكم ولمكتب الهيئة لإنجاح أعمال هذه الدورة.

ونتقدم بالتهنئة إلى وفد فنزويلا على تعيينه رئيساً للفريق العامل الأول، وكذلك لوفد بلغاريا على تعيينه رئيساً للفريق العامل الثاني.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ألقاه ممثل دولة قطر نيابة عن المجموعة العربية والبيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

إن العراق قد أكد موقفه إزاء قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار من خلال ما جاء في المادة التاسعة، الفقرة (هـ) من دستور العراق والتي تنص على، وأقتبس من الدستور "تتحم الحكومة وتنفيذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع الانتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال" انتهى الاقتباس.

تدرك حكومة العراق أن القضاء الكلي على الأسلحة النووية يعد من الركائز الأساسية التي توفر للمجتمع الدولي ضماناً حقيقية ضد استخدام الأسلحة الفتاكة أو التهديد باستخدامها. فضلاً عن تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال التوصل إلى حلول مشتركة وعملية عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف لإبرام الاتفاقيات الجماعية. وإيماناً منها بذلك، فإن حكومة بلدي قد صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٧١ بشأن إيجاد صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها.

لقد رحبت نيكاراغوا بفخر بالإعلان الرسمي والتاريخي لأمريكا اللاتينية بوصفها "منطقة سلام" في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والذي يهدف إلى التخلص إلى الأبد من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في منطقتنا. ويشمل الإعلان الالتزام الراسخ لدول المنطقة بنزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية. ونرحب أيضاً بإعلان أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الذخائر العنقودية، والذي صدر خلال الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٤. ويشارك بلدنا في مكافحة الألغام المضادة للأفراد، وقد نفذ بنجاح في عام ٢٠١٠ برنامجاً وطنياً لإزالة الألغام وأعلن نيكاراغوا وأمريكا الوسطى بالكامل أول منطقة دون إقليمية خالية من الألغام الأرضية. ونشدد على أهمية التعاون فيما يخص إزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ونأمل أن نواصل تحقيق النجاح في المستقبل.

لقد أشار كثيرون إلى أن آلية نزع السلاح وصلت إلى طريق مسدود. ولكننا غير قادرين على حل المشكلة الحقيقية، المتمثلة في افتقار الدول إلى الإرادة السياسية لإحراز تقدم حقيقي، وبخاصة حين يتعلق الأمر بنزع السلاح النووي. ويجب علينا، في ظل هذه الظروف المعقدة، العمل في هذه الهيئة. ويجب أن نواصل الدعوة إلى إيجاد عالم محب للسلام لتحقيق هدف العيش الكريم، ولا سيما من أجل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذا توفرت الإرادة اللازمة، لن يكون الوقت قد فات أبداً لإدخال تغييرات.

السيد الحكيم (العراق): في البداية، يقدم وفد العراق التعازي للشعب والحكومة الروسية ولعوائل الضحايا في الحادث الإرهابي الذي وقع في محطة مترو سانت بطرسبرغ، وأدت إلى وقوع قتلى وجرحى من المدنيين. ونقدر دور روسيا المهم في محاربة الإرهاب العالمي الذي يضرب دولنا في مختلف القارات.

والدول الراحية لقرار عام ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط، إلى تحمل مسؤولياتها عن التنفيذ الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط ومتابعة الاتفاق في عام ٢٠١٠ حول عقد مؤتمر لنزع السلاح النووي في الشرق الأوسط تحت مظلة الأمم المتحدة وبمساعدة الدول الراحية، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا.

إن فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ في إيجاد توافق بشأن مشروع الوثيقة الختامية، يعتبر نكسة للجهود الدولية من أجل إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وحال دون مراجعة ما تم تحقيقه من التزامات على مدى السنوات الماضية. ولذا تؤكد حكومة بلدي على ضرورة التمسك بقرار مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط الذي تم على أساسه التمديد اللائحي للمعاهدة وأن يبقى نافذا لحين تحقيق أهدافه وغاياته.

ويغتنم وفد بلدي هذه المناسبة للتأكيد على الحق غير القابل للتصرف للدول، وخاصة النامية، في مجال تطوير وإنتاج واستعمال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، دون تمييز أو معوقات على أن تخضع أنشطتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومتطلبات نظام عدم الانتشار.

يدرك العراق، شأنه شأن بقية الدول الأعضاء، أهمية ومكانة مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونعرب، في الوقت ذاته، عن قلقنا جراء الحالة الراهنة التي يمر بها المؤتمر، والتي لم تمكنه وفق الولاية المنوطة به من القيام بدوره في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. ومن هنا، يتحتم علينا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى برنامج عمل شامل ومتوازن يلي شواغل جميع الدول الأعضاء.

كما يدين وفد بلدي التجارب النووية والصواريخ الباليستية التي تجريها كوريا الشمالية، والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين. ونطالب كوريا الشمالية بالتوقف الفوري عن إجراء هذه التجارب التي تهدد دول المنطقة وتحالف قرارات مجلس الأمن.

وتعرب حكومة بلدي عن القلق من احتمالية وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الجماعات الإرهابية، وتؤكد على ضرورة تعاون الجميع بما يسهم في منع وصول الفاعلين من غير الدول إلى تلك الأسلحة، حيث يمثل الإرهاب النووي أحد أكبر وأخطر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي. ولذا، يجب التشديد على تدابير الأمن النووي، كونها من الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات أخرى غير مرخص لها بذلك. وكذلك دعوة جميع الأطراف ذات العلاقة بتطبيق الإجراءات الأمنية الفاعلة على المواد النووية التي بحوزتها، بما فيها الأسلحة النووية والمرافق النووية الواقعة تحت سيطرتها، ومنع أي جهات غير حكومية من حيازة المعلومات والتكنولوجيات المطلوبة لاستخدام تلك المواد لأغراض إجرامية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة تعزز السعي نحو نزع السلاح النووي. وإن أي مسعى لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا بد من أن يتم التمهيد له بخطوات أساسية، منها شروع إسرائيل في الانضمام والمصادقة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات، ومن ثم التخلص من سلاحها النووي بشكل كامل. والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب إسرائيل بأن تضع فوراً منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكذلك الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي طالب بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكذلك دعوة الأمين العام للأمم المتحدة

وإذ ندخل المرحلة الأخيرة من دورة السنوات الثلاث لهيئة نزع السلاح، يجب على الهيئة أن تمارس القيادة التي تشد الحاجة إليها وتظهر الإرادة السياسية المطلوبة وتلتزم بممارسة المرونة في المواقف القديمة لتحقيق نتائج ملموسة. فذلك أمر ضروري لضمان ألا تفقد الهيئة مصداقيتها بوصفها الهيئة المتخصصة الوحيدة ذات العضوية العالمية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

إننا نعتقد أنه يتعين علينا، مع تبقي ثلاثة أسابيع أمامنا، أن نستفيد من زخم مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، الذي اختتم مؤخراً. فينبغي لنا مضاهاة روح التعاون والمناقشات البناءة التي أبدتها الوفود أثناء المؤتمر هنا في الهيئة.

إن ماليزيا تواصل التمسك بالمبادئ المتمثلة في أنه يجب أن تظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مرشداً لرؤيتنا لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وتود ماليزيا كذلك التذكير بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق) الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. فقد خلصت المحكمة بالإجماع في الفتوى، من بين أشياء أخرى، إلى وجود التزام قائم بالسعي بحسن نية إلى اختتام مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة صارمة وفعالة. إننا نرى ميزة في التأكيد على الطابع العاجل لتنفيذ أعمال اللجنة بشأن جدول أعمال الأسلحة النووية في ذلك السياق.

ففي غضون شهر من الآن، ستكون العديد من الوفود في فيينا للمشاركة في اللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وترى ماليزيا أن اللجنة التحضيرية لهذا العام مهمة إذ أنها تتيح لنا الفرصة مرة أخرى للتعاون الجماعي على تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في نزع السلاح

أصبحت مخاطر الأسلحة التقليدية تشكل تهديداً إضافياً لا يقل عن الآثار والمخاطر التدميرية للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ويدرك وفد بلدي الآثار السلبية التي يمكن أن تتركها تلك الأسلحة في إعاقاة عملية التنمية في المجتمعات، ودورها الخطير في النزاعات المسلحة، فهي باتت تشكل مصدر قلق لجميع الدول، الأمر الذي يستلزم وقفة دولية جادة لتفعيل القرارات الدولية ذات الصلة بمكافحة الانتشار العشوائي لتلك الأسلحة والحد من وصولها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة التي تسعى إلى استخدام الوسائل كافة للحصول على تلك الأسلحة واستخدامها في استهداف المدنيين، لا سيما النساء والأطفال.

في الختام، نود التأكيد على استعداد وفد بلدي للتعاون مع رئاستكم ومع السادة أعضاء المكتب من أجل التوصل إلى أفضل السبل الكفيلة بتحقيق الهيئة الأهداف التي أنشئت من أجلها. ويمكنكم أن تعولوا على مساندة ودعم العراق.

السيدة إدريس (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، تشارك ماليزيا الوفود الأخرى في الإعراب عن تعازيها لشعب وحكومة الاتحاد الروسي، وكذلك لضحايا تفجيرات مترو سانت بطرسبرغ. فقلوبنا معهم وندعو لهم خلال هذا الوقت العصيب.

وتهنئكم ماليزيا، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة للدورة الموضوعية لعام ٢٠١٧. وأود كذلك أن أهنئ جميع أعضاء المكتب الآخرين ورؤساء الأفرقة العاملة. كما يشكر وفد بلدي السفير أودو تيفي، الممثل الدائم لفانواتو، على إسهامه وجهوده بصفته رئيس هيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٦.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

وذويهم في هذه اللحظة المساوية. وتدين نيبال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وأهنتكم، السيدة الرئيسة، على انتخابكم لرئاسة المرحلة الثالثة من دورة الثلاث سنوات لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وأتمنى لكم كل النجاح في جهودكم لتوجيه الهيئة في دورتها الموضوعية الجديدة. وأثني على القيادة الممتازة والمتفانية للسنغال وفانواتو في المرحلتين الأولى والثانية من دورة الثلاث سنوات، على التوالي. كما أهني أعضاء المكتب، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة على انتخابهم. يدرك وفد بلدي تماما المهمة الصعبة التي توليتموها ويعيد التأكيد على استعدادهم للعمل بشكل وثيق معكم من أجل تحقيق نتائج ناجحة بنهاية الدورة الحالية.

كما أشكر السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على تقاسمه إيانا تقييمه لمسائل نزع السلاح المعاصرة.

وتؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

يواجه المجتمع الدولي، إلى جانب التحديات التقليدية، تحديات أمنية تتطور بشكل متزايد وتتعقد باطراد مثل الإرهاب والتطرف العنيف والأوبئة والكوارث البيئية والتهديدات في الفضاء الإلكتروني التي تتجاوز الحدود الدولية. إن تزايد حجم النفقات العسكرية على نطاق العالم، وتصاعد النزاعات المسلحة في مختلف المناطق وتصاعد الإرهاب والتطرف العنيف وإجراءات الدول لمكافحة واحتوائها والقضاء عليها، يشير إلى عكس اتجاه العقدين من السلام التاليين لانتهاء الحرب الباردة وما يترتب على ذلك من تحديات في ضمان الأمن الوطني، لا سيما بالنسبة للبلدان الأصغر والأضعف. ولذلك، ينبغي لمؤسسات الأمم المتحدة لنزع السلاح أن تعزز نفسها وأن تعزز أنشطة بعضها البعض وأن تعمل بطريقة متكاملة ومتزامنة لتحقيق

النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويشيد وفد بلدي، فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، بالتقدم المحرز خلال الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في نيويورك في حزيران/يونيه من العام الماضي. ونكرر قلقنا من أن الخطر الذي تشكله الأسلحة التقليدية، ولا سيما في حالات النزاع، مرعب من حيث الوفيات والإصابات.

ويبقى وفد بلدي ملتزما باعتماد قوانين محلية مناسبة وصارمة للسيطرة الفعالة على تداول الأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها. كما أننا سنظل ندعم تدابير بناء الثقة على جميع المستويات في ميدان الأسلحة التقليدية وجهودنا الجماعية الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونعتقد أنه يمكن فعل المزيد لتضييق الفجوة بين الآراء المتباعدة لجميع الدول الأعضاء في هذا المجال.

ويخطط وفد بلدي علما بأن برنامج العمل سي شمل الآن مشاورات بشأن بند ثالث في جدول الأعمال بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ويجدونا الأمل في أن يتيح جدول الأعمال الثالث تفاعلا تسلسليا (تأثير الدومينو) في تشجيع التقدم المحرز بشأن توصيات ملموسة بشأن أول بندين من جدول الأعمال في عمل الهيئة. وتتعهد ماليزيا بدعمها وتعاونها الكاملين لكم، السيدة الرئيسة، في المشاركة في مناقشات اللجنة على نحو واقعي وعملي.

السيد بهاتاراي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أشارك الآخرين في الإعراب عن تعازي نيبال القلبية للاتحاد الروسي في مواجهة التفجيرات الأخيرة في مترو في سانت بطرسبرغ وفي الإعراب عن التضامن معه. إن قلوبنا مع ضحايا العمل الوحشي

أيضاً أن تعزز المفاوضات الجارية لصياغة صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى القضاء التام عليها.

وبوصف نيبال طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تشدد على ضرورة احترام الدول الحائزة للأسلحة النووية أهمية مبادئ الشفافية والارجعة وإمكانية التحقق من الأسلحة النووية من أجل القضاء التام عليها. وتعتقد نيبال أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها عنصراً أساسياً للهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، تكمن في التنفيذ الفعال لركائزها المتعاضدة. ونؤيد أيضاً الحق الثابت لجميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق الإطار المحدد بموجب هذه المعاهدة.

وتعتقد نيبال أن لتدابير بناء الثقة المتجددة في الالتزامات السياسية القدرة على تهيئة بيئة تفضي إلى نزع السلاح العام والكامل. وإضافة إلى التبادل العام للمعلومات المتعلقة بالقدرات العسكرية، ينبغي أن تتقيد الدول بشكل صارم بالالتزامات الإبلاغ، وآليات الامتثال، ونظم التحقق المنشأة بموجب الصكوك المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب النووية، من بين أمور أخرى. لكن يتعين أن يكون الهدف الرئيسي لتدابير بناء الثقة هذه إعمال المبادئ المعترف بها عالمياً، ولا سيما تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويرى وفد بلدي أنه لن يكون بوسع سوى هيئة نزع سلاح جرى تنشيطها من جديد وموجهة نحو توافق الآراء، تعزيز دعوة الأمين العام إلى إحداث طفرة في دبلوماسية السلام، عن طريق تعزيز قدرات الدول على منع نشوب النزاعات من خلال مختلف تدابير بناء الثقة.

وتؤمن نيبال أيضاً بأن للنساء والشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص أدواراً هامة في نشر الوعي

هدف السلام والأمن الدوليين على النحو الذي توحاه ميثاق الأمم المتحدة. وتقع على هيئة نزع السلاح، بعضويتها العالمية، مسؤولية خاصة لتحقيق تلك الغاية.

وعلى الرغم من أن لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تاريخ جدير بالثناء في تحقيق التوافق في الآراء بشأن المسائل الخلافية المتعلقة بنزع السلاح، وكذلك في جمع المبادئ والمبادئ التوجيهية والتوصيات وتنسيقها لتحقيق نزع السلاح العالمي، فإن علينا أن نعترف بأنها عجزت عن تقديم أي توصية موضوعية منذ عام ١٩٩٩. بيد أن المجتمع العالمي ينبغي ألا ينسى أن مصير البشرية يعتمد على قرارات حكيمة تتخذها الهيئة لتحقيق السلام والأمن العالميين بالارتقاء إلى التحديات التي تتجاوز حدود المفهوم التقليدي للأمن الوطني. وينبغي للمجتمع الدولي إظهار الالتزام السياسي اللازم لتعزيز الثقة من أجل كفالة الأمن المتبادل والجماعي لبعضه البعض. وينبغي أيضاً أن نكون مصممين على معالجة المأزق الحالي الذي تمر به الهيئة بإظهار إرادة سياسية حقيقية وممارسة مرونتنا القصوى بشكل جماعي وفعال وفي الوقت المناسب.

وتعيد نيبال تأكيد موقفها المبدئي المتمثل في أن من شأن النزع العام الكامل المقيد زمنياً للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وحده أن يكفل السلام والأمن العالميين. إن نيبال تواصل التأكيد على أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ومع رفضنا للعواقب الإنسانية والبيئية الوخيمة للتفجير المتعمد أو العرضي للترسانات النووية، فإننا نعتقد أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الإنسانية الدولية وحقوق الإنسان.

وبوصف هيئة نزع السلاح المحفل المتخصص والتداولي الوحيد داخل هيكل الأمم المتحدة لنزع السلاح، فإن عليها

على تحويل الموارد المنفقة في مجال الأسلحة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لضمان العيش الكريم للبشرية جمعاء. ويحدونا الأمل في أن تجري زيادة تعزيز الرخيم الإيجابي المتولد عن المرحلتين الأولى والثانية من دورة الثلاث سنوات، في المرحلة الحالية، من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيات موضوعية لإزالة الأسلحة النووية وتعزيز تدابير بناء الثقة من أجل نزع السلاح العام والكامل.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لحكومة الاتحاد الروسي وأقارب أولئك الذين لقوا حتفهم جراء الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في محطة قطار سانت بطرسبرغ.

ويود وفد بلدي تهنئكم، سيدي الرئيسة، وأعضاء المكتب على انتخابكم عن جدارة. ولكم منا الثقة وضمان التعاون والدعم.

يؤيد وفد جمهورية تنزانيا المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والكاميرون باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي (انظر A/CN.10/PV.362). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أولا، تعترف تنزانيا بهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. ونحيط علما مع القلق بعدم تقديم هيئة نزع السلاح أية توصيات موضوعية للجمعية العامة خلال السنوات الماضية. لذلك، نود أن نؤكد حاجة الهيئة إلى تحقيق نتائج ملموسة خلال هذه السنة الثالثة من دورتها الممتدة لثلاث سنوات.

ثانيا، نود أن نؤكد أهمية تحقيق نزع السلاح التام للأسلحة النووية الذي لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وبوصف تنزانيا

وتثقيف الجماهير لحث حكوماتهم على استخدام تدابير بناء الثقة المتصلة بنزع السلاح. ولذلك، يطلب وفد بلدي من جميع الدول الأعضاء الاستفادة الكاملة من إمكانيات تدابير بناء الثقة في جميع مناطق العالم، بوجه عام، وفيما بين البلدان ذات التطلعات العسكرية المتنافسة والمتضاربة بصفة خاصة.

وبصفة نيال البلد المضيف للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، فإنها تؤكد من جديد أن النهج الإقليمي لنزع السلاح يكمل النهج العالمي، وينبغي لذلك أن يتوافق مع النهج العالمي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ونيال مقتنعة أيضا بأنه يمكن لهذه الآليات الإقليمية القيام بأدوار أكبر في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة العامة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل تحقيق عالم سلمي خال من الصراعات وسوء الفهم بين الدول. ولذلك، ينبغي مواصلة تعزيز هذه المراكز الإقليمية، وتزويدها بالموارد وتطويرها، كمصادر لأفضل الممارسات لنشر المعلومات المتصلة بنزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن نيال ملتزمة بمواصلة الإسهام في اتخاذ تدابير استباقية عن طريق تعزيز أنشطة نزع السلاح، وتشجيع اتخاذ تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال التعليم، وكذلك من خلال توفير منتديات المسار الثاني لهذا الغرض.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا الدور المحوري لهيئة نزع السلاح في مجال تعزيز الملكية والمسؤولية العالمية الجماعية لجميع الدول في مهمة ضمان عالم سلمي من خلال عدم الانتشار ونزع السلاح واتخاذ تدابير بناء الثقة. ويجب أن نستجمع الإرادة السياسية والشجاعة لكي نلتزم بالمشاركة البناءة مع بعضنا البعض، من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في ضمان السلم والأمن العالميين، وتحقيق مستقبل أفضل للبشرية وتعزيز الأمن الجماعي. وبوصف نيال مؤيدا قويا للعمليات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، فإنها تحث

نزع السلاح ذات الصلة والنظام القانوني القائم فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

سادسا، يدرك وفد بلدي التهديد الخطير الذي يشكله الاتجار بالأسلحة التقليدية على السلام والأمن في العالم، وخاصة في القارة الأفريقية. ولذلك، يشكل تنظيم الأسلحة التقليدية أمرا بالغ الأهمية لمنع انتشار الأسلحة الصغيرة، وتفاقم أعمال العنف وتشريد السكان، والقضاء على الفقر.

في ذلك الصدد، وقعت تنزانيا على معاهدة تجارة الأسلحة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وتؤيد بشدة التنفيذ الكامل لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي أن تخرج هذه الدورة الموضوعية بتوصيات بشأن بندي جدول أعمالها: أولا، تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وثانيا، التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

السيد هلال (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن تضامننا مع الاتحاد الروسي في مواجهة الهجوم الإرهابي الشنيع الذي استهدف المترو في سانت بطرسبرغ. ونحن ندين بأشد العبارات الممكنة أي عمل إرهابي، بغض النظر عن دوافعه. ولا يوجد أي مبرر للإرهاب أو الهجمات أو التفجيرات التي تستهدف المدنيين.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن خالص تحاتي للمملكة المغربية عقب انتخابكم، سيدي الرئيسة، لتوجيه عمل هيئة نزع السلاح وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل والتام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد كيم وون - سو، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي تنتهي ولايته قريبا وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي له، ومن خلاله لمكتب شؤون

دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يساورها القلق بخصوص المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، الذي لم يتمكن من إصدار وثيقة ختامية بسبب انعدام الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، نعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة بحاجة إلى التفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى القضاء التام عليها، وبوصف ذلك يشكل هدفا نهائيا. وتتطلع تنزانيا أيضا إلى نجاح اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض ٢٠٢٠ لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي من المتوقع أن يعقد من ٢ إلى ١٢ أيار/مايو في فيينا.

ثالثا، يشدد وفد بلدي على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تواصل العمل مع الدول الأعضاء على تعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية والطاقة النووية في العالم. ومن خلال برنامجها، فإنها تشجع السلامة النووية والتقييد بالمعايير الأمنية. وفي هذا الصدد، تثنى جمهورية تنزانيا المتحدة وتدعم دورها الهام في مجال تعزيز الاستخدام المأمون والأمن للتكنولوجيا النووية.

رابعا، ما فتئت جمهورية تنزانيا المتحدة تدرك التهديد الخطير لوجود أسلحة الدمار الشامل على سلام وأمن أمتنا، وقارتنا عالمنا، ولا سيما في حال وقوعها في أيدي جهات من غير الدول غير مسؤولة. ولذلك تدعو تنزانيا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع الحصول غير المأذون به والتحوط ضد الإرهابيين من الحصول على أسلحة من أي نوع في بلدانهم.

خامسا، تؤمن جمهورية تنزانيا المتحدة بأهمية استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وتشعر بعميق القلق إزاء آثار سباق التسلح، مثل نشر نظام القذائف التسيارية وغيرها من النظم غير المأمونة في الفضاء. وبالتالي، يدعو وفد بلدي المجتمع الدولي إلى تأكيد أهمية الامتثال الصارم والتقييد باتفاقات

ونعتقد أنه على الصعيد الإقليمي، يشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل هدفا رئيسيا. وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم يتم بعد، رغم أن هذا الشاغل ذكر صراحة في القرارات المتعاقبة لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يعقد، دون مزيد من التأخير، مؤتمر دولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهي مبادرة يتم تأخيرها باستمرار.

وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، فإن المغرب لا يسعه سوى أن يشجب الجمود في مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الفريدة بشأن صكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونحن نعلم جميعا أن العقوبات التي تعترض مؤتمر نزع السلاح لها طابع سياسي وأن الخمول الذي يتخبط فيه منذ سنوات يتناقض مع التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه العالم والفرص المتاحة لنزع السلاح العام والكامل. ولا يزال المغرب على استعداد للنظر بصورة بناءة في جميع المبادرات الرامية إلى إعطاء زخم جديد لآليات الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك إنهاء المأزقين في مؤتمر نزع السلاح، بينما يظل ملتزما بسلامته وولايته.

وفي إطار هيئة نزع السلاح، فإن المغرب، الذي ترأس الفريق العامل بشأن تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية، يرحب بالروح التي شهدتها أثناء جلستي الدورة التي تمتد لثلاث سنوات، على الرغم من عجز الهيئة عن التوصل إلى توافق في الآراء على توصيات موضوعية بشأن البنود المدرجة على جدول أعمالها. ونشجع الدول على إبداء المرونة والإرادة السياسية لتيسير الاتفاقات في هيئة نزع السلاح. ولا ينبغي استبعاد أي نهج من نظرتنا، حيث أن هذه هي روح الهيئة.

نزع السلاح برمته على الجهود المحمودة التي بذلها لرصد وإدارة مسائل نزع السلاح داخل الأمم المتحدة.

ويؤيد الوفد المغربي البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية (انظر A/CN.10/PV.362).

وفي العام الماضي، خلال المناقشة العامة لهيئة نزع السلاح، سمعنا نداء من عدد من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، يدعو إلى بدء مفاوضات فورية بشأن اتفاقية لحظر الأسلحة النووية، وهي أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لا تخضع للحظر بموجب صك ملزم قانونا، بالرغم من عواقبها الإنسانية والبيئية الكارثية.

وفي الأسبوع الماضي، تجلت هذه الرغبة بوضوح عندما قررت الغالبية العظمى من الدول، في مؤتمر غير مسبوق، بدء عملية لحظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، بطريقة شاملة ويمكن التحقق منها. وقد كان موقف المغرب، بصفته نائب رئيس ذلك المؤتمر، تعبيرا عن التزامه بنزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن التزامه القوي بالسلام والأمن وبمبدأ التسوية السلمية للمنازعات.

وإذ نمضي قدما صوب حظر شامل للأسلحة النووية، فإننا نؤكد من جديد اقتناعنا بأن جميع البلدان التي ترغب في تعزيز تعددية الأطراف والدفاع عن القانون الدولي من واجبها كفالة التطبيق الفعال لجميع الأحكام الواردة في المعاهدات الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل بناء عالم يسوده السلام والأمن للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن من واجبنا أن نفعل كل ما في وسعنا لتنفيذ أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وضمان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

التوصيات. وبذلك، يمكننا أن نلبي توقعات المجتمع الدولي من أجل إزالة الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن وتحقيق الهدف النبيل المتمثل في بناء عالم خال من هذا التهديد.

السيد وينوح (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تعازيها إلى الاتحاد الروسي وضحايا الاعتداء الإرهابي الغادر الذي وقع بالأمس.

وبالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أهنئكم، سيديتي، على انتخابكم رئيسة لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٧. وبينما تديرون أعمالنا، فإن وفد بلدي على ثقة بأن خبرتكم ستوجه مداولاتنا خلال هذه الدورة. ونؤكد لكم تعاوننا الكامل.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم للسفير أودو تيفي، ممثل فانواتو، على قيادته وإسهاماته، وللرئيسين السابقين للفريقين العاملين على تفانيهما وعملهما الشاق، وللسيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على ملاحظاته الطيبة.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/CN.10/PV.362).

وتؤكد نيجيريا أهمية هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة ضمن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة. وبينما نُسلم بفائدتها وإمكاناتها باعتبارها المحفل المختص لمعالجة المسائل المتعلقة بالنزع الشامل للأسلحة النووي، نود أن نذكر أن هيئة نزع السلاح بحاجة إلى تبسيط وتحسين أساليب عملها بغية تمكينها من إنجاز ولايتها، مع الإشارة بصفة خاصة إلى نزع السلاح النووي باعتباره الأولوية القصوى، وتتصدى بوضوح لتحديات

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، صدقت المملكة المغربية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي يتمثل هدفها في جعل حظر التجارب النووية عملية شفافة، يمكن التحقق منها، ولا رجعة فيها. وتأسف المملكة لتأخر بدء نفاذ المعاهدة. ولمواجهة تزايد التهديدات النووية، فإننا مقتنعون بأننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى لنهج متعدد الأطراف، مقترن بالثقة الحقيقية بين الدول، لجعل البلدان التي تمتنع عن التصديق على المعاهدة تقوم بذلك، وبالتالي، التعجيل بدخولها حيز النفاذ.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية لا يهدد الدول الأفريقية ويؤجج الإرهاب والجريمة المنظمة. ويرى المغرب أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يمثل عاملا أساسيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن الحالة المقلقة التي نراها في منطقة الساحل والصحراء بسبب الصلات القائمة بين شبكات الاتجار بالأسلحة والجماعات الإرهابية تتحدانا جميعا أن نكثف جهودنا لتعزيز التعاون الإقليمي من خلال نهج جامع.

ويلحق بلدي أهمية خاصة على تبادل المعلومات والخبرات وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال الأمن ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشفعة والبيولوجية. والمغرب عضو نشط في فريق أصدقاء الأمم المتحدة المعني بالتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارة الشؤون الأمنية. وتشارك المملكة في عدد من المبادرات الدولية، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي. في وقت لاحق من هذا العام، في إطار تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سينظم المغرب حلقة عمل لجهات التنسيق الأفريقية.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن هيئة نزع السلاح، تحت قيادتكم، سيديتي الرئيسة، ستنجح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل بغية تمهيد السبيل لاعتماد

إن الأسلحة النووية، بحكم تعريفها، هي أدوات هدفها الوحيد هو الدمار الشامل. وقد أثبتت مراراً وتكراراً أنها أسلحة لإنسانية ولا يمكن تحملها وينبغي شطبها من قائمة الأسلحة العالمية بوصفها شركاء مسؤولين ومحترمين في مشاريع التنمية البشرية. ومن الغريب أن تظل أسلحة الدمار الشامل الأسلحة الوحيدة التي لم تُحظر بعد. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليسلط الضوء مرة أخرى على فتوى محكمة العدل الدولية (A/51/218، المرفق) لعام ١٩٩٦، التي تؤكد أن التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويشدد وفد بلدي على العواقب الإنسانية الكارثية التي قد تنجم عن الاستخدام المتعمد أو الانفجار غير المقصود للأسلحة النووية. ينبغي أن يكون ذلك سبباً مقنعاً لبعض الدول لإنهاء إنكارها الذي لا لزوم له للتهديد الوجودي الذي يواجه الجنس البشري، وينبغي لها أن تُبرز الحاجة الملحة إلى معالجة مسألة استمرار حيازة الأسلحة النووية. وترحب نيجيريا في هذا السياق باعتماد الجمعية العام للقرار ٢٥٨/٧١، في العام الماضي، بأغلبية ساحقة من الدول، فضلاً عن النجاح في عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن إبرام صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية بما يفضي إلى إلزائها التامة. وقد أشارت التقارير المتعلقة بمشاركة الدول ومجموعات المجتمع المدني أثناء المؤتمر إلى أن الأسلحة النووية غير مقبولة بأي شكل من الأشكال. وبما أن من المقرر أن تبدأ المفاوضات في دورة حزيران/يونيه - تموز/يوليه، فإن وفد بلدي يدعو جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية وكل من ينضوي تحت جناحها، إلى أن تكون جزءاً من تلك العملية التاريخية بحيث يستطيع العالم جمعياً تحقيق هدف نزع السلاح النووي وكفالة وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

عدم الانتشار. ولا شك في أن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. إن تكلفة صيانة وتحديث تلك الأسلحة باهظة ولا يمكن تبريرها على حدّ سواء بالمقارنة مع الموارد المخصصة من الدول للمزيد من المشاريع الإنتاجية والمفيدة التي يمكن أن تعزز النمو والتنمية والرخاء وغيرها من المظاهر السلمية والإيجابية للمساعي البشرية.

وقد اختُتِمت عدة دورات لهيئة نزع السلاح بدون نتائج ملموسة بسبب انعدام الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة للدول. وبما أن دورة هذا العام تصادف الشوط النهائي من دورة الثلاث سنوات، والتي بدأت في ٢٠١٥، يأمل وفد بلدي أن يرى نتائج تقدّم توصيات متواضعة وواضحة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا شك في أن هذه النتيجة تبرر إصرارنا وتُعرب عن تصميم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تحسين نطاق ووتيرة نزع السلاح النووي، التي ظلت متوقفة على مدى عقود.

ويشير وفد بلدي إلى بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قبل ٤٧ عاماً، وعقد مؤتمرها الاستعراضي التاسع في أيار/مايو عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من النتائج غير المقبولة لآخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار بشأن تنفيذ التزامات نزع السلاح بموجب المعاهدة، فقد ظلّت معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب غيرها من تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ناجحة جزئياً في منع انتشار الأسلحة النووية. ويشدد وفد بلدي على أن عالميتها ترتكز بالامتثال الصارم لركائزها الثلاث وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفيما نستعد للمؤتمر الاستعراضي المقبل، في عام ٢٠٢٠، بدءاً بالدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو من هذا العام، يأمل وفد بلدي أن توجّه جهود الدول الأعضاء إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار وذلك بتعزيز حقيقي لركائزها الثلاث.

وتظل نيجيريا ملتزمة بمبادئ وأهداف معاهدة تجارة الأسلحة، وتواصل الحث على جعلها عالمية. وندعو جميع الدول إلى ضمان تنفيذها تنفيذاً فعالاً بوصفها أول صك عالمي ملزم قانوناً لتنظيم التجارة بالأسلحة التقليدية. والواقع أن المعاهدة يمكن أن تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، من خلال منع تحويل وجهتها إلى استعمال نهائي غير مصرح به وإلى مستعملين نهائيين غير مأذون لهم وجهات فاعلة غير رسمية. ومن حيث المبدأ، يمكن للمعاهدة التقليل من المعاناة البشرية والإسهام في السلام والأمن والاستقرار الدولي والإقليمي. وفيما نواصل توجيه مداولاتنا خلال هذه الدورة وكتدبير لبناء الثقة، يتطلع وفد بلدي إلى الفريق العامل المخصص لمناقشة أجزاء من هذه المعاهدة التاريخية لإبراز الحاجة إلى مواصلة التفصيل في جدوى المعاهدة لبلدي ومنطقتنا وقارة أفريقيا بأسرها والعالم أجمع.

وأخيراً، تود نيجيريا أن تسلط الضوء على الجهود التي تبذلها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح من حيث مساهمتها في تدابير نزع السلاح والتحديات المقبلة الأخرى. وينوّه وفد بلدي بالإسهام القيم لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، لا سيما في جهوده الرامية إلى ضمان توفير برنامج متين لبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية إلى دول كثيرة في قارة أفريقيا. ويعد وفد بلدي بالعمل بحزم صوب تنفيذ ولاية هيئة نزع السلاح على النحو المبين في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ونظّل نأمل في أن تبدي جميع الدول الأعضاء المرونة حين تبدأ المداولات في الأيام المقبلة.

السيدة غارسيا غويثا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):
بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن وفد بلدي، أودّ أن أتقدم بالتعازي إلى الاتحاد الروسي في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في منظومة قطار الأنفاق بسانت بطرسبرغ أمس.

وترحب نيجيريا، بصفتها طرفاً في معاهدة بليندابا، بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم. فالمعاهدة هي بمثابة درع لقارة أفريقيا، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب الأسلحة النووية فيها. وكتدبير لضمان عالم خالٍ من الخوف من الأسلحة النووية أو من إمكانية استعمالها، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية لتكرار هذا التدبير في الأجزاء المتبقية من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

وعلى غرار ما جرى في دورة عام ٢٠١٦، ستركّز مداولاتنا هذا العام على توصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية. ويرى وفد بلدي في هذا محاولة عادلة ومفيدة ترمي إلى إثراء مداولاتنا بشأن جميع مستويات نزع السلاح. وفي حين أن دور هيئة نزع السلاح في تطوير هذه المفاهيم مأخوذ جيداً بعين الاعتبار، ينبغي لها أن تتخذ خطوة أخرى عن طريق ترجمة تلك العناصر المتفق عليها إلى واقع ملموس.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، ما فتئت نيجيريا تسلط الضوء باستمرار على التدابير المتخذة في الآونة الأخيرة للتصدي لانتشار الأسلحة التقليدية، لا سيما الحيازة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة وذخائرها واستخدامها. وتعاني عدد من الدول في أفريقيا من الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. ولذلك نسلم بضرورة وأهمية إشراك جميع الدول لتسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الوطنية والإقليمية للتصدي لخطر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، بما في ذلك التقييد بشكل كبير بعناصر التعاون والمساعدة الدوليين. ويحدونا الأمل في أن تُبرز هذه الدورة أهمية التمسك بالتزاماتنا أثناء مداولاتنا.

هدف واحد: هو تحقيق السلام والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح. يجب ألا تغيب عن بالنا العلاقة العضوية القائمة بين نزع السلاح والسلام. لا تؤيد المكسيك الرأي القائل بأن الأسلحة توفر أسس السلام.

لقد برزت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على مر التاريخ، بفضل دعوتها إلى نزع السلاح النووي، وهي المهمة التي بدأنا في إنجازها قبل ٥٠ عاماً بفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو. وكانت معاهدة تلاتيلولكو فاصلة في عمليات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ومصدر إلهام لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم، على نحو يصب في مصلحة سكانها ويحقق الاستقرار الإقليمي.

وتعتقد المكسيك أنه يتعين على الأمم المتحدة تحليل التعقيدات المتصلة بالأسلحة التقليدية باتخاذ نهج شامل يكون بمثابة بوصلة للصكوك والتحديات المتعددة، لا سيما الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، بغية تحديد استراتيجية مناسبة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة التقليدية خلال السنوات المقبلة والإسهام في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وترحب المكسيك بالتقدم الذي أحرز في القوة المؤسسية والإجرائية لمعاهدة تجارة الأسلحة. وندعو الدول الأطراف لتنفيذ المعاهدة على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيز عالميتها. وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي بالاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد السنة الماضية، على وثيقة ختامية قوية تضمنت العديد من الجوانب

ويرحب وفد بلدي بتولي بلد ملتزم بنزع السلاح من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعم المكسيك الكامل لكم في اضطلاعكم بمهامكم.

تؤيد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد السلفادور بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر A/CN.10/PV.362).

وتظلّ المكسيك ملتزمة بقضية نزع السلاح النووي، التي كانت موضوع القرار ١ (د-١) - أول قرار للجمعية العامة، والذي اتخذ قبل ٧١ عاماً مضت - ولا تزال على جدول أعمال المنظمة. وتمشياً مع هذا الالتزام، شاركت المكسيك في تقديم ١٠ قرارات اتخذتها الجمعية العامة في العام الماضي. وقد أدت أربع من هذه القرارات إلى تحول إيجابي في اللهجة والديناميات والتركيز التي تُعالج بها مسألة الأسلحة النووية هنا في الأمم المتحدة. وأصدر القرار ٢٥٨/٧١ ولاية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، بما يؤدي إلى القضاء عليها تماماً، وقد بدأ عمله في الأسبوع الماضي.

يرحب وفد بلدي بالالتزام الساحق لجزء كبير من أعضاء المنظمة بالمشاركة بنشاط في الدورة الأولى لذلك المؤتمر. ويحدونا الأمل في أن يساعد الزخم الذي ولده المؤتمر على تحديد الاهتمام، بحيث يمكن لآلية نزع السلاح الاضطلاع بالولاية التي أسندتها لها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وإعطاء زخم جديد لهيئة نزع السلاح، بما يمكنها من الاتفاق على توصيات موضوعية، وهي مهمة لم تستطع القيام بها منذ أكثر من عقد من الزمن.

وبالنسبة للمكسيك، فإن الحالة المتعلقة بآلية نزع السلاح غير مقبولة لأنها تحول دون تحقيق الأمم المتحدة لكامل إمكاناتها. لقد أنشئت آلية نزع السلاح كوسيلة وأداة لتحقيق

ومؤتمر نزع السلاح والجمعية العامة. إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة هي هيئة تداولية في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، تتيح إجراء مناقشات متعمقة بشأن قضايا محددة في مجال نزع السلاح، بما يفضي إلى تقديم توصيات محددة إلى الجمعية العامة. وللأسف، لم تتمكن خلال العقود الماضية، من تقديم تلك التوصيات، وبالتالي لم تكن قادرين على الوفاء بولاية هيئة نزع السلاح. ومن مسؤوليتنا الجماعية، تجاوز المأزق الذي تعاني الهيئة منه منذ مطلع القرن. في هذه المرحلة، ومن أجل تحقيق هذه النتيجة، يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إظهار الإرادة السياسية المطلوبة للتوصل إلى اتفاق بشأن توصيات. ونحث جميع الدول الأعضاء على إبداء المزيد من الإرادة السياسية والمرونة والتعاون خلال هذه الدورة الجديدة.

وتجدد كمبوديا تأكيدها على موقفها القائم على المبادئ بشأن نزع السلاح النووي، وتشدد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. فنزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه ضروريان لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية مبادئ الشفافية والارجعة والقابلية للتحقق الدولي في وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة باعتبارها إطارا عالميا متعدد الأطراف للنظر في قضايا نزع السلاح، ينبغي تناول اتفاقات عدم الانتشار من خلال عمليات شاملة ومفتوحة وغير تمييزية. وينبغي ألا تفرض قيودا على إمكانية الوصول إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية التي تحتاجها البلدان النامية.

الإيجابية، كان من بينها الاعتراف بأن المراقبة الفعالة للتجارة غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي القضاء على العنف المسلح وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، نأمل لنفس الغاية، أن نتمكن من مواصلة تعزيز النظم التي أنشأتها الاتفاقيات ذات الصلة ضد الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذخائر العنقودية. لا يمكننا تحقيق السلام المستدام، في حال الاستمرار في السماح للأسلحة العشوائية الأثر بعرقلة التنمية واستدامة المجتمعات.

وترى المكسيك أنه ينبغي للمحافل المتعددة الأطراف تشجيع المناقشات وعمليات صنع القرار لا عرقلتها. ونأمل أن يطلق عمل هيئة نزع السلاح خلال هذه الدورة، إمكانات هذا المنتدى التداولي، من خلال تقديم توصيات تقرّبنا أكثر إلى عالم أكثر سلما وأمانا.

السيد ري توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن أحر التعازي والمواساة إلى الاتحاد الروسي ولأسر ضحايا المحجمات الإرهابية التي وقعت في سانت بطرسبرغ. تقف كمبوديا بحزم وفي تضامن مع الاتحاد الروسي ضد الإرهاب العالمي.

اسمحوا لي بأن أعرب عن تهنئي لكم، سيدي الرئيسة، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية ٢٠١٧ لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. ويعتقد وفد بلدي أنه، في ظل قيادتكم القديرة، سوف نبادر بالمضي قدما في اتجاه الوفاء بولاية الهيئة.

وأود تأييد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة بلدان حركة عدم الانحياز (انظر A/CN.10/PV.362).

تظل المفاوضات التي أجريت من خلال الآلية المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، مهمة لمعالجة مسائل نزع السلاح. ويجب بث الزخم في الهيئات الرئيسية الثلاث، هيئة نزع السلاح

السيد نوري (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أعرب عن أعمق تعازينا لوفد الاتحاد الروسي فيما يتصل بضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في سانت بطرسبرغ.

وأود أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، على انتخابكم رئيساً للهيئة. كما أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. إن وفد بلدي ملتزم التزاماً تاماً بإنجاح أعمال الهيئة ويؤكد لكم دعمه وتعاونيه الكاملين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. كما نشكر السيد كيم وون - سو، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه (انظر A/CN.10/PV.362).

يؤمن وفد بلدي بالدبلوماسية المتعددة الأطراف ويكرر التزامه بها بوصفها مبدأ أساسياً للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح على الصعيد العالمي. ولتحقيق أهداف تحديد الأسلحة وخفضها ونزع السلاح والقضاء التام على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، هناك حاجة ماسة إلى إبداء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للإرادة السياسية في ذلك الصدد. وقد أعرب وفد بلدي عن هذا الموقف الثابت مراراً وتكراراً، وأود مرة أخرى أن أعيد تأكيده اليوم. وبوصف أفغانستان دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تدعو إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإنها تؤيد بقوة جميع المبادرات في مجال نزع السلاح النووي.

إن أفغانستان منزوعة للغاية من المخاطر الإنسانية الناجمة عن استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها، عن قصد أو غير قصد. ولذلك السبب، رحبنا بنتيجة المؤتمر الثالث والأخير المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي سلم بأن القضاء التام على جميع الأسلحة النووية هو الضمان الأكيد الوحيد ضد حدوث تفجير نووي كارثي. ولذلك،

وفي حين أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في أي جهد لمعالجة مسألة الأسلحة النووية، يتعين إجراء مشاورات حقيقية في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تؤدي إلى تحقيق نتائج مثمرة خلال المؤتمر الاستعراضي القادم المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. ويواصل بلدي التمسك بمبادئ المعاهدة ومقاصدها. ويجب أن يكون التزامنا بالقضاء التام على الأسلحة النووية حازماً. ويتعين أن يكون هدفنا النهائي هو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك، أعتقد أن المفاوضات التي جرت في الجمعية العامة الأسبوع الماضي، بهدف صياغة صك يحظر الأسلحة النووية ويفضي إلى إزالتها التامة هي مفاوضات ذات قيمة لنا. وبالنظر إلى القلق من التهديد الذي تشكله التجارب النووية والمتعلقة بالقذائف للأمن والسلم، من الضروري أن نعمل على تعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبوصف كمبوديا دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنها تعلق أهمية كبيرة على الصلاحية العالمية لهذا الصك المتعدد الأطراف الذي يحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية أو نقلها ويعزز الأمن الجماعي من خلال إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل بشكل يمكن التحقق منه. وفي ذلك الصدد، فإن إنشاء سلطة وطنية في بلدنا مؤشر واضح على استعداد كمبوديا للعمل بصورة تعاونية لتعزيز الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية. فكل ما نحتاجه هو أن تبني السلطات المختصة العاملة في هذا الميدان قدراتها.

وأشدد، مرة أخرى، على الحاجة إلى أن يدعم الجميع دعماً كاملاً هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة كي تتمكن من تنفيذ ولايتها بفعالية.

كما أن هناك حاجة، في ذلك الصدد، إلى لوائح تنظيمية وبناء قدرات بحيث يمكن للدول تحديد ومنع هذه الأنشطة.

ويظل وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الاتجار الكبير غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي مكنت الإرهابيين والمتطرفين العنيفين من التسبب في معاناة هائلة للشعب الأفغاني على مدى عقود. يجب وضع حد لذلك الأمر. وعلاوة على ذلك فإن وجود الأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب من المتفجرات والألغام الأرضية يشكل تهديدا خطيرا لحياة الآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم ويعرقل الأنشطة الإنمائية.

ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء استمرار استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع أنحاء العالم. فالأجهزة المتفجرة المرتجلة مسؤولة عن آلاف الضحايا المدنيين كل يوم. فهي قد أصبحت الأسلحة الرئيسية للجماعات المسلحة من غير الدول في العديد من النزاعات. وأثرها على أمن الدول واستقرارها عميق إذ أنها لا تلحق الضرر بالتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد ما فحسب، بل وتحول دون وصول المساعدات الإنسانية الضرورية إلى المناطق المتضررة. ونظرا لعدم وجود نهج شامل ومنهجي لمكافحة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهي بسيطة نسبيا في صنعها وحيازتها ونقلها، قدم وفد بلدي مشروع قرار العام الماضي اعتمد لاحقا بتوافق الآراء (القرار ٧٢/٧١).

وقد عقد وفد بلدي في ٢٩ آذار/مارس، عملا بالقرار ٧٢/٧١، مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والفريق الاستشاري المعني بالألغام ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب شؤون نزع السلاح على إنشاء مركز على شبكة الإنترنت، عملا بالقرار ٧٢/٧١، لتوفير معلومات

فإننا ندرك العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، لا سيما بعد الكارثة الإنسانية التي نجمت عن الهجمات النووية التي وقعت في ناغازاكي وهيروشيما. وقد أيد وفد بلدي، في ذلك السياق، تعهد النمسا الذي أعلن في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية.

وتحث أفغانستان بشدة جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية من خلال التوقيع والتصديق والدعم النشط لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز أهداف جميع المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويدين وفد بلدي كذلك بأقوى العبارات، في ذلك السياق، التجارب النووية وتجارب القذائف التسيارية التي أجرتها كوريا الشمالية. إننا نؤيد تماما، في الوقت نفسه، استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية التي تخضع لآليات التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويلاحظ وفد بلدي مع القلق أنه، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية في الجهود الدبلوماسية الدولية الرامية إلى تحقيق نزع الأسلحة النووية، ما زلنا نواجه تهديدات ذات طابع غير مسبوق للأمن البشري والاستدامة. إن مناخ الإرهاب والتطرف العنيف على الصعيدين العالمي والإقليمي يجعل الدعوة إلى نزع السلاح النووي وإزالة أسلحة الدمار الشامل أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وقد انضمت أفغانستان كذلك إلى مجموعة أصدقاء القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومجموعة الأصدقاء المعنية بالتخفيف من حدة مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وإدارتها الأمنية.

ولا يزال الإرهاب النووي مصدر قلق بالغ، ولا سيما في ظل إمكانية وقوع الأسلحة النووية في أيدي إرهابيين أو أفراد أو مجموعات غير مسؤولة. إننا بحاجة إلى تحديد المناطق التي ينخرط فيها أفراد أو مجموعات في أنشطة محتملة للإرهاب النووي.

محايدة وموثوقة وذات صلة لمعالجة مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وسيواصل وفد بلدي ترتيب مشاورات غير رسمية معنية بمتابعة القرار وسيبقي الدول الأعضاء على علم بالتطورات.

إن الجمعية العامة قد كلفت الأمين العام بمهمة المساعي الحميدة لمساعدة الطرفين على الوفاء بتلك الولاية، وينبغي أن يبلغ الجمعية بشأن التقدم المحرز. وبالمثل، تعتمد اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار مشروع قرار سنوي يبين أن هذه الحالة الاستعمارية الخاصة على وجه التحديد يجب أن تنتهي من خلال تسوية سلمية وتفاوضية ويطلب من كلتا الحكومتين استئناف مفاوضاتهما لهذا الغرض. وقد اعتمدت اللجنة آخر مشاريع هذه القرارات في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وبالرغم من التصريحات المتكررة من الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الإقليمية والدولية، لا تزال المملكة المتحدة ترفض تجديد تلك المفاوضات. وفيما يتعلق بطلب الأرجنتين التمديد في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فقد قدمت إطاراً تخطيطياً لتنفيذ المادة ٥ من اتفاقية أوتاوا في المناطق المتنازع عليها خلال سنوات التمديد العشرة، إن جرى تجديد المفاوضات المتعلقة بالسيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة وإن كان البلدان، في هذا السياق، سيتوصلان إلى اتفاق بشأن إزالة الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة.

وتحدد جمهورية الأرجنتين تأكيد حقها في السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من أراضيها الوطنية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن موقف الجمهورية العربية السورية ثابت ومبدئي من جريمة استخدام الأسلحة الكيميائية، وأي نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل. وهي تدين بشدة استخدامها باعتباره أمراً مرفوضاً وغير أخلاقي ومُدان. وانطلاقاً من ذلك، انضم بلدي إلى اتفاقية الأسلحة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد استنفدنا قائمة المتكلمين للمناقشة العامة. سأعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكر الوفود، في ذلك الصدد، بأن عدد المداخلات في إطار ممارسة حق الرد لأي وفد بشأن أي بند وفي أي جلسة من الجلسات يحدد بمداخلتين. وينبغي أن تقتصر المداخلة الأولى على ١٠ دقائق وأن تقتصر المداخلة الثانية على خمس دقائق.

السيد ماسيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): طلب وفد بلدي أن يأخذ الكلمة ممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة.

تود الأرجنتين أن تعيد التأكيد على الحالة الخاصة المتعلقة بجزر مالفيناس الأرجنتينية، وفقاً للإعلان التفسيري الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ عن جمهورية الأرجنتين عند تصديقها على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. حتى الآن، لم يجر تعديل هذا الإعلان ويظل الأساس الرئيسي لتمديد الأرجنتين. والجزء الوحيد من الأراضي الأرجنتينية المتضرر من الألغام المضادة للأفراد هو مالفيناس. لكن الأرجنتين مُنعت من الوصول إلى هذه الألغام من أجل الاضطلاع بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، لأن هذه الأراضي، بالإضافة إلى جزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، محتلة بصورة غير قانونية من جانب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهي محل نزاع على السيادة. وقد أقرت الجمعية العامة بوجود نزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية

الخاصة بالأسلحة النووية وتطويرها. وأدعو ممثل فرنسا لقراءة الكتاب المعنون "الطرق إلى دمشق"، للكاتبين جورج مالبرونو وكريستيان شينو، واللذين أكدا فيه انخراط وزير خارجية فرنسا السابق لوران فاييوس في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق في آب/أغسطس عام ٢٠١٣. إن فرنسا منخرطة في تزويد الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية بالمعلومات والاستخبارات وبكافة أنواع الأسلحة والذخائر، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ترغب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أن تمارس حقها في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثلو كل من اليابان والمملكة المتحدة وفرنسا، وغيرها من البلدان، الذين ذكروا أن تدابير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدفاع عن النفس هي استفزاز وتهديد للمنطقة وللسلم العالمي. إن وفد بلدي يرفض تماماً تلك الملاحظات لكونها تأكيدات سخيفة وتشويه للحقيقة.

إنني لا أرى حاجة لتكرار الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلق بتعزيز تدابيرها المتعلقة بالدفاع عن النفس في هذا الصدد، ولكني أود أن أستري انتباه الهيئة بوجه خاص إلى الملاحظات التي أدلت بها اليابان.

اليابان ليست مؤهلة ولا حسنة السمعة لكي تنتقد التجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن اليابان تشارك بنشاط في السياسات العدائية والتهديدات النووية للولايات المتحدة، فضلاً عن ابتزاز بلدي، تحت ستار مبادئ عدم الانتشار النووي الثلاثة الخادعة التي تبناها اليابان. لقد زادت اليابان بشكل منهجي من الإنفاق العسكري، تحت ذريعة حيالة قوة عسكرية تتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية، وأصبحت البلد ذا أعلى معدل نمو في الإنفاق العسكري. وفي نهاية العام الماضي، أفادت صحيفة

الكيميائية إيماناً منه بالسعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل. والمفارقة أن هذا السعي يوجه إلى اليوم بمعارضة عدة دول من بينها فرنسا، لا لشيء إلا لحماية الترسانة النووية والكيميائية والبيولوجية لإسرائيل. لم تفاجئنا مداخلة ممثل فرنسا لأننا بطبيعة الحال لا نتوقع منه الدفاع عن القانون الدولي، بل نتوقع ازدواجية المعايير فقط.

إن ممثل فرنسا ليس في موقع يسمح له بتوجيه الاتهامات. وأذكر ممثل فرنسا بأن بلده مسؤول تاريخياً أكثر من غيره عن الخطر النووي الإسرائيلي باعتبار أن فرنسا كانت، وللأسف، السبّاقة إلى تزويد إسرائيل بمفاعل ديمونة القادر على إنتاج الأسلحة النووية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، في وقت كان السلاح النووي لم يصل فيه بعد إلى دول نووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار. وسنكون سعداء جداً عندما نستمتع إلى تصريح جريء من ممثل فرنسا، ومن الدول الأخرى التي ساعدت إسرائيل في تصنيع وحيالة وتطوير السلاح النووي، يعترفون فيه بالذنب ويطلبون التكفير عن هذا الذنب الخطير الذي يهدد مستقبل شعوب المنطقة كافة والأمن والسلم الدوليين.

لقد قامت فرنسا في مطلع الستينيات بتجارب نووية في الصحراء الجزائرية مستخدمة نماذج بشرية حيّة. حيث قام الفرنسيون بربط جزائريين أحياء إلى أعمدة نصبتها سلطات الاحتلال الفرنسية على مسافات متباعدة من مركز التفجير، بذريعة معرفة نتائج التفجير النووي على الجزائريين الأحياء. هذه جريمة ضد الإنسانية التي هي من ضمن جرائم كثيرة ارتكبتها فرنسا. ونضع هذه الجريمة بتصرف أولئك الهواة ممن يتحدثون عن أشياء ولا يفعلونها أو لا يفهمونها.

لقد استمعنا اليوم إلى ممثل فرنسا يقول في بيانه إن بلده ملتزم بعدم الانتشار. ولكن الواقع يقول غير ذلك. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد قامت فرنسا خلال السنوات المنصرمة باستقبال الخبراء الإسرائيليين في مجال السلاح النووي وإشراكهم في بحوثها

أن مستقبل جزر فوكلاند يجب أن يحدده شعب جزر فوكلاند، وفقاً لالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيد أميا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحقنا في الرد على مداخله ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لسنا بحاجة إلى تكرار الموقف الذي تنتهجه اليابان بوصفها أمة مسالمة. الادعاءات التي قدمتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن تدابير اليابان المتعلقة بالدفاع عن النفس لا أساس لها.

يشكل تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف نووية انتهاكا واضحا لسلسلة من قرارات مجلس الأمن، تنص على ضرورة تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن جميع برامج الأسلحة النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية. وينبغي لها أن تمتنع عن أي استفزازات أخرى وتمثل بشكل كامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السادسة لعام ٢٠٠٥.

السيد ماسيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن آخذ الكلمة مرة أخرى للرد على بعض التعليقات التي أدلت بها ممثلة المملكة المتحدة في إطار ممارسة حقها في الرد.

يعيد وفد الأرجنتين التأكيد التام على البيانين اللذين أدلى بهما رئيس الأرجنتين أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر A/71/PV.8) ووزير الخارجية وشؤون العبادة أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتكرر الأرجنتين أن مبدأ تقرير المصير للأمم، غير قابل للتطبيق تماما وبشكل جلي على النزاع بين البلدين بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وعلى خلاف الحالات الاستعمارية الأخرى التي كانت تقع فيها أمة ضحية للهيمنة

مينشي شيون اليومية اليابانية بأن حكومة اليابان قررت تخصيص ٥,١ تريليون ين للإنفاق العسكري في السنة المالية ٢٠١٧.

وبلغت طموحات السلطات اليابانية الحالية أن تصبح قوة عسكرية عملاقة وتبدأ عمليات في الخارج، ذروتها. وفي ظل حجم عتاد عسكري لقوات الدفاع الذاتي يعادل الذي تملكه قوى عسكرية عالمية أخرى، فإن اليابان قادرة على تصنيع الأسلحة النووية في أي وقت تختار بل ووسائل إيصالها. وليس للمجالات التشغيلية لقوات الدفاع الذاتي حدود جغرافية. ووفقاً للمبادئ التوجيهية المنقحة للتعاون بين اليابان والولايات المتحدة في مجال الدفاع، فقد تم توسيعه في جميع أنحاء العالم.

وقد تحولت قوات الدفاع الذاتي إلى عملية قوات مسلحة هجومية بالكلية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الهدف الرئيسي لها. والسبب الوحيد الذي لا يزال يجعل اليابان يستفزنا فيما يتعلق بالتجارب النووية وتجارب إطلاق القذائف التسيارية هو رغبتها في التضليل، بغية بناء قوتها العسكرية كتعبير عن نزعتها العسكرية وطموحاتها العدوانية الناشئة في آسيا. وينبغي لليابان، أساساً، الاعتذار بصدق عن جرميتها ضد الإنسانية وجرميتها المحتملة المتمثلة في أن تصبح قوة عسكرية لها طموحات نووية.

السيدة بينغتون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقّي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الأرجنتين.

لا يساور المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أي شك بشأن سيادتها على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. ويؤكد مبدأ وحق تقرير المصير، على النحو المبين في المادة ١،٢ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، موقفنا. والمملكة المتحدة واضحة في

ولهذا السبب، اترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توضيح الأسس القانونية لقرارات جزاءات المجلس خلال منتدى الخبراء القانونيين الدوليين الذي عقد لهذا الغرض.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا سنواصل ممارسة حقنا المشروع في تطوير وسائلنا للدفاع عن النفس، وإثراء شعبنا بقدرات نووية، مهما قال الآخرون، واتخاذ تدابير حصيفة لمواجهة عسكرة اليابان وسعيها لتحقيق تطلعاتها لغزونا مرة أخرى.

السيدة بيبينغتن (المملكة المتحدة) (تكلت بالإنكليزية): لقد قالت الأمم المتحدة أن حق تقرير المصير لا ينطبق على جزر فوكلاند وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وفي عام ٢٠٠٣، حاولت الأرجنتين وصف حق تقرير المصير في الحالات التي كانت تتعلق بنزاع إقليمي، ولكن ذلك لم تقبله اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة - التي أكدت من جديد أن الحق في تقرير المصير حق عالمي.

كما أن الأمم المتحدة لم تقل بأن السلامة الإقليمية أهم من تقرير المصير. ففي عام ٢٠١٠، قال الأمين العام آنذاك، بان كي - مون، إن

”الأقاليم الـ ١٦ في العالم المتبقية التي لما زالت غير متمتعة بالحكم الذاتي يجب أن تكون لديها كامل الحرية في تحديد مركزها في المستقبل. ومن الضروري للشعب المعني أن يفهم الخيارات بشأن مركزه السياسي وأن يكون بمقدوره ممارسة حقه في اختيار مستقبله بحرية.“

وفي آذار/مارس ٢٠١٣، أكد استفتاء جزر فوكلاند مجدداً رغبة الأغلبية الساحقة من سكان الجزر في المحافظة على مركزهم السياسي كإقليم من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، بتصويتهم مؤيدين لذلك بنسبة ٩٩,٨ في المائة. وسنظل دائماً ندافع عن حق جزر فوكلاند في تقرير مستقبلها السياسي.

الاستعمارية، لا يشير أي قرار بشأن مسألة جزر مالفيناس إلى مبدأ تقرير المصير. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ تعديلين منفصلين استهدفا إدراج إشارة إلى مبدأ تقرير المصير في القرار المتعلق بجزر مالفيناس.

وتشير الأرجنتين إلى أن قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ودستور جمهورية الأرجنتين تتناول مصالح سكان جزر مالفيناس وأسلوب حياتهم تناولاً كافياً. ويعيد بلدي التأكيد على حقوقه السيادية المشروعة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من إقليم الأرجنتين الوطني.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلت بالإنكليزية): تود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة حقها في الرد على ملاحظات الممثل الياباني بخصوص توصيف اليابان أمة مسالمة.

أود أن أقدم مثلاً على ذلك. أطلقت اليابان صاروخاً من من طراز H-IIA، يحمل سائل تجسس، من مركز تانغاشيما الفضائي، الذي يقع في مقاطعة كاغوشيما اليابانية في ١٧ آذار/مارس. وأعلنت السلطات اليابانية أن الغرض من السائل هو جمع المعلومات عن عمليات إطلاق القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكشفت بنفسها أن السائل بالفعل سائل تجسس. إن إطلاق السائل الذي قامت به اليابان في وقت تزداد فيه العسكرة يشكل دليلاً مروعاً آخر على سياستها المتعمدة للعسكرة، وإظهاراً واضحاً لطموحها للعودة إلى كوريا.

وبوسع حليفتها الولايات المتحدة، تطوير أية قذيفة أو إطلاق أي سائل تجسس دون مشكلة، لكن لا يسمح لبلد معاد للولايات المتحدة بممارسة حقه في إطلاق السوائل السلمية المشروعة، وهو حق معترف به بموجب القانون الدولي. ما من شيء يمكن أن يبرر هذا المنطق الخاطيء.

السيد أمييا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

مرة أخرى، إن الادعاءات بشأن تسليح اليابان لا أساس لها من الصحة تماما. فأنشطة اليابان في مجال تنمية الفضاء تجري في كامل الامتثال معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى والاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، ولأغراض سلمية بحتة - استنادا إلى المبادئ المنصوص عليها في دستورنا.

ومن غير المناسب بتاتا مقارنة اليابان مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجريت مرارا عمليات إطلاق القذائف - في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، التي تحظر أي عمليات إطلاق من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وتحت اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك لعام ٢٠٠٥ الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية الأطراف.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.